دلالة التعلق النحوي

د. عبد الوهاب حسن حمد

كلية التربية –جامعة بابل

يُعدُّ التعلّق المعنوي للألفاظ والجمل مدار الفائدة في الدراسات النحوية ، إذ توظّف الكلمة في الجهة النحوية المناسبة لدلالتها العرفية حقيقةً أو مجازاً لإثبات المعنى للذات المُخبر عنها أو نفيه ، واستخباراً كان الكلام أم خبراً في الجواب عن المتقدم أو المقدّر ، لأن الجواب يجري مجرى طلبه في التعلّق تقديماً أو تأخيراً بحسب العناية بالمقدم ، كما أن التعلّق المعنوي يبين الحذف بأنواعه ، ويكشف عن دواعيه ، ويظهر النكت المعنوية والمبالغة فيها ، لأن التعلّق مثبت للمعاني التركيبية الزائدة على المعاني الوضعية للمفردات ، إذ تتحد بمعنى جامع لها ، لتؤدي غرضاً يمثل قصد المتكلم لا الواضع ، لأن الكلام عملية فردية ، والوضع عرفي لا تفاضل فيه ولا مزية ، لأنه مشترك جامع لأفراد أمة ما يفصلها عن غيرها ، وكذلك التعلّق بالتركيب موحّد لمعاني المفردات المستقلة ، لدلالته على فكر منتجه يفصله عن غيره في حال الإجادة أو الإساءة ، لأن المعنى العام يؤدى بطرق مختلفة تعبيراً عن المقامات والظروف المختلفة ، لذلك استقلّت الجمل المفيدة بمعانيها التركيبية فاحتاجت إلى رابط لفظي يوصلها بغيرها من الجمل ، كما استقلّت صيغ المشتقات ، فكان للصيغة معنى زائد على الأصل فنسبت إلى الاسم بالإسناد أو بالإضافة ، لأنها صفة عامة بحاجة إلى تخصيص الفاعل بتقدّم الفعل عليه أو تأكد بتقديمه في الابتداء للعناية به وبُيّن بمتعلقاته ذكراً وحذفاً للمبالغة في صفة الفاعل ، لأنه منسوب إليه ، وذلك بفعل المتكلم ، وهو المخبر لأنه " لا يتصور الخبر إلاّ فيما بين شيئين مخبر به ومخبر عنه ، فينبغي أن يعلم أنه يحتاج من بعد هذين إلى ثالث ، وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه ، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مخبر يصدر عنه ويحصل من جهته ، ويكون له نسبة إليه ، وتعود التبعة فيه عليه ، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقاً وبالكذب إن كان كذباً ، أفلا ترى أن من المعلوم أنه لا يكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته ، ويكون هو المزجّي لهما والمبرم والناقض فيهما ، ويكون بهما موافقاً ومخالفاً ، ومصيباً ومخطئاً ومُحسناً ومُسيئاً " [1] ، فإن ضم المفردات بعضها إلى بعض لأجل الإخبار بها عن معنى معين يقصده المخبر من خلال إيجاد التعليق المناسب للمعاني العرفية والتأليف بين جهاتها بحسب اختيار المتكلم ، فهو يثبت المعنى المركزي بالإسناد فينسب إلى المخبر عنه بالوصف الدال عليه بالصيغة الملائمة لمراده من خبره ثم يحققه إثباتاً أو نفياً بما يزيد على ما يعرف بالعمدة تحقيقاً بالفضلات ، لأنها مكملات للنسبة الأساسية التي بُني عليها الكلام ، لأن الفعل وما أشتق منه لا يخبر بنفسه إلاّ إذا ضُمّ إلى المخبر عنه ، ولا تصح الضمائم إلاّ بالتعليق المفيد بدليل توضيحه أو تخصيصه بالبيان عنه بالخبر ، لأن الخبر ينبغي أن يكون هو المخبر عنه في المعنى . قال سيبويه : " واعلم أن المبتدأ لابد له من أن يكون المبني عليه شيئاً هو أو يكون في مكان أو زمان

([1]) دلائل الإعجاز : 406 .

وهذه الثلاثة يذكر كل واحد منها بعد ما يبتدأ " [1] ، وهو يشير بذلك إلى الوصف المشتق لتحمله الضمير العائد والى الفعل لتعلّق المكان والزمان به ، وقال المبرد : " واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلاّ شيئاً هو الابتداء في المعنى نحو زيد أخوك وزيد قائم .. فالخبر هو الابتداء في المعنى ، أو يكون الخبر غير الأول فيكون له فيه ذكر ، فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين فهو محال " [2] ، وذلك إذا كان الخبر شبه جملة ، فإنها تتعلق به تخصيصاً لحدثه ، إذ تبين الحدث المنسوب إلى محدثه زماناً أو مكاناً ، فهي مقيدة لنسبته ، كما قيد الفعل فاعله بصيغته الدالة على معنى معين زائداً على النسبة بدليل مصدره المقيد لفاعله ومفعوله بالإضافة ، لأن إسناد الفعل يعني تقييداً لفاعله بالوصف ، أما إضافة المصدر إلى فاعله فإنها بخلاف إضافته إلى مفعوله ، فإن الأولى تثبت وجوده والثانية لا تثبته ، لأنك تقول " ليس الخروج في مثل هذا الوقت من عادتي ، ولا تقول : ليس خروجي في مثل هذا الوقت من عادتي وكذلك تقول : ليس ذم الناس من شأني ، ولا تقول : ليس ذمي الناس من شأني : لأن ذلك يوجب إثبات الذم ووجوده منك ، ولا يصح قياس المصدر في هذا على الفعل أعني به أنه لا ينبغي أن يظن أنه كما يجوز أن يقال : ما من عادتها أن تحفظ الأشياء ، كذلك ينبغي أن يجوز ما من عادتها حفظها الأشياء ، ذاك أن إضافة المصدر إلى الفاعل يقتضي وجوده وأنه قد كان منه يبين ذلك أنك تقول : أمرت زيداً بأن يخرج غداً ، ولا تقول : أمرته بخروجه غداً " [3] ، وذلك لأن دلالة المؤول التجريد من الوقوع الحتمي أو المتوقع ، أما الصريح فإنه مثبت للوصف بدليل مجيئه للمبالغة في الخبر والصفة أو الحال ، نحو قوله تعالى { إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ } [هود 46] ، و { وَجَآؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ } [يوسف 18] ، و { ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا } [البقرة 260] ، و { أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْراً } [الملك 30] ، و{ وَكُنتُمْ قَوْماً بُوراً } [الفتح 12] ، لذلك جاء نفي توقع المغفرة لمجرد الشرك دالاً على نفيه أصلاً للمغفرة في قوله تعالى { إِنَّ اللَّهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ } [النساء 116] ، فلا غفران للشرك مجرداً فما تظن بالذي تلبسه أي نوع من الشرك أو كان ديدنه وقد تمكن فيه ؟ لأن " وضع الفعل على أن يكون مصدره مسنداً إلى شيء مذكور بعده لفظاً بخلاف نفس المصدر ، فإنه ليس موضوعاً على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ ، وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل ، لأنه مقتضاه والمقتضى مرتبته التقدم على مقتضاه ، وكان حق الفعل أن لا يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلاّ فيه ، لأنه ليس موضوعاً لطلبه كالمصدر لكنه عمل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعاً لاقتضائه للفاعل وضعاً وعمله فيه ، لأنه فتح باب الطلب والعمل فصار الفعل أصلاً للعمل في المسند إليه وغيره ، وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعاً عليه ، وإن دلّ كل واحد منها أيضاً على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما ، وذلك طلب الفعل للمرفوع وضعي وطلبه للمنصوب تابع للوضعي وأما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما فليس بوضعي ولا تابع للوضعي بل هو عقلي ، وقد طرأ الوضع على العقلي وأزال حكمه ، لأن الواضع نظر في المصدر إلى ماهيّة الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب إذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل فإن لفظه في

---

(1) كتاب سيبويه : 2 / 127 .

(2) المقتضب : 4 / 127 – 128 .

(3) دلائل الإعجاز : 424 .

نظره دال على الفاعل فلا يطلب لفظاً آخر دالاً عليه ، وكذا اسم المفعول فإنه وضع دالاً على المفعول فكان حق هذه الأشياء أن لا تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله ومشابهه اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى " [1].وهذا القول مبني على المضارعة التي اعتمدتها المدرسة المعيارية تعليلاً لتغير علامات الإعراب باختلاف صيغ المشتقات الداخلة لتضمنها الحدث وهو الذي يطلب حقيقة محدثاً ومحلاً لإتمام فائدته ، فلما تشابهت بالتضمن عملت وإن اختلفت في صيغها ، لأن " العرب إذا شبّهت شيئاً بشيء مكنت ذلك الشبه لهما وعمرت به الحال بينهما ألا تراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فأعربوه تموا ذلك المعنى بينهما بأن شبّهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه " [2].إن المتكلم لا تعنيه المشابهة الشكلية بقدر ما يعنيه دقّة المعنى ، والتعبير عن المراد بما يدل عليه ، لأن " الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتعرف معانيها في أنفسها ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد .. والدليل على ذلك أنّا إن زعمنا أن الألفاظ التي هي أوضاع اللغة إنما وضعت ليعرف بها معانيها في أنفسها لأدّى ذلك إلى ما لا يشك عاقل في استحالته ، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الأسماء التي وضعوها لها لتعرفها بها حتى كأنهم لو لم يكونوا قالوا : رجل وفرس ودار لما كان يكون لنا علم بمعانيها ، وحتى لو لم يكونوا قالوا : فعل ويفعل : لما كنا نعرف الخبر في نفسه ومن أصله ولو لم يكونوا قد قالوا : افعل : لما كنا نعرف الأمر من أصله ولا نجده في نفوسنا ، وحتى لو لم يكونوا قد وضعوا الحروف لكنا نجهل معانيها فلا نعقل نفياً ولا نهياً ولا استفهاماً ولا استثناء وكيف والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلاّ على معلوم .. لو كان لذلك مساغ في العقل لكان ينبغي إذا قيل : زيد : أن تعرف المسمي بهذا الاسم من غير أن تكون قد شاهدته أو ذكر لك بصفة .. كقولنا : زيد خارج : فما عقلناه منه وهو نسبة الخروج إلى زيد لا يرجع إلى معاني اللغات ، ولكن إلى كون ألفاظ اللغات سمات لذلك المعنى وكونها مرادة بها " [3]. فإن المتكلم مُنتج للمعاني التركيبية بخلاف الواضع فإن مفرداته معلومة ، والكلام عملية فردية ليست معلومة إلاّ في حالة ضم ما يراد الإخبار عنه وطريقة نظمه وما يعلّق به من خلال انضمامه إلى بعضه بعلاقات تفصح عن المراد ، فاستعمال الفعل ليس كاستعمال مصدره وذلك بخلاف استعمال الصفات أو المشتقات وليست المشابهة لفظية ، لاختلاف دلالة الصيغ بعضها عن بعض معنى واستعمالاً فما صلح منها للإسناد فله دلالة تختلف عمّا يصلح للإضافة ، لأن المعنى الواحد لا تنهض به صيغ عديدة ، فلكل صيغة معنى تختص به دون غيرها ، وإن تقاربت في تضمنها للحدث الواحد ، وقيام الدليل المعنوي يغني عن الشبيه ، لذلك قيل : " أما إذا دلّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير .. ، لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به ، لا للحاجة إليه ، فأمّا إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير .. وكذلك في الرد على من ادعّى أن (السين) و (سوف) ترفعان الأفعال المضارعة : لم نر عاملاً في الفعل تدخل عليه اللام ، وقد قال سبحانه { فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ } [الشعراء 49] ، فجعل عدم النظير رداً على من أنكر " [4] .إن المفهوم من الدال لغة عموم دلالته

---

(1) شرح الكافية : 2 / 193 – 194 .

(2) الخصائص : 1 / 304 .

(3) دلائل الإعجاز : 415 – 416 .

(4) الخصائص : 1 / 197 .

لاشتراكها أو لتضادها ، وقد يكون فيه دليل على متعدد كالتنكير في أسماء الأجناس ، لأنه " قد يكون في اللفظ دليل على أمرين ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأنّه لم يدخل في دلالة اللفظ " [1] ، لأن حصر الدلالة في جهة معينة يحصل في النظم و " كيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علماء الأصول محصورة في عبارة النص ، وإشارة النص ، ودلالة النص ، واقتضاء النص ، ووجه ضبطه أن الحكم المستفاد من النظم إما أن يكون ثابتاً بنفس النظم أو لا ، والأول إن كان النظم مسوقاً له فهو العبارة وإلاّ فالإشارة ، والثاني إن كان الحكم مفهوماً من اللفظ لغةً فهو الدلالة " [2] ، ولكن هذا الحكم يوجّه بحسب متعلقاته ومدخلاته التركيبية ، فتتغير تبعاً لذلك دلالته تقديماً وتأخيراً وتعريفاً وتنكيراً وإظهاراً وإضماراً وذكراً وحذفاً وغيرها فتتغير علاقة الكلمة بغيرها ، وتختلف دلالة التعليق بالنقل من باب إلى آخر أو بتنزيل الكلمة منزلة أخرى ، كما في الأفعال المتعدية فإن " أغراض الناس تختلف في ذكر الأفعال المتعدية فهم يذكرونها تارة ومرادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني التي اشتقت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين ، فإذا كان الأمر كذلك كان الفعل المتعدي كغير المتعدي مثلاً في أنك لا ترى له مفعولاً لا لفظاً ولا تقديراً ، ومثال ذلك قول الناس : فلان يحل ويعقد ، ويأمر وينهي ، ويضر وينفع وكقولهم : هو يعطي ويجزل ، ويقري ويضيف ، المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرض لحديث المفعول حتى كأنك قلت صار إليه الحل والعقد ، وصار بحيث يكون منه حل وعقد وأمر ونهي وضر ونفع وعلى هذا القياس " [3] ، فقد تحولت دلالة التعليق من المفعول إلى المبالغة في وصف الفاعل فتغيرت دلالة الفعل من المزاولة إلى الثبوت فصار سمة لصاحبه تفصله عن غيره ممن يزاولون الفعل ذاته ، وكذلك الأمر بزيادة أوّله أو آخره تختلف دلالة تعليقه و " يدلّك على تمكن المعنى في أنفسهم وتقدمه للفظ عندهم تقديمهم لحرف المعنى في أول الكلمة ، وذلك لقوة العناية به فقدموا دليله ليكون ذلك أمارة لتمكنه عندهم ، وعلى ذلك تقدمت حروف المضارعة في أول الفعل ، إذ كنّ دلائل على الفاعلين من هم ، وما هم ، وكم عدتهم ، نحو أفعل ، ونفعل ، وتفعل ، ويفعل ، وحكموا بضد هذا للفظ ، ألا ترى إلى ما قاله أبو عثمان – يريد المازني – في الإلحاق : إنّ أقيسه أن يكون بتكرير اللام ،فقال : باب شملّت ، وصعررت ، أقيس من باب حوقلت ، وبيطرت وجهورت ، أفلا ترى إلى حروف المعاني : كيف بابها التقدم وإلى حروف الإلحاق والصناعة : كيف بابها التأخر ، فلو لم يعرف سبق المعنى عندهم وعلق في تصورهم إلاّ بتقدم دليله ، وتأخر دليل نقيضه ، لكان مغنياً من غيره كافياً " [4] .إن أدلة أحرف الزيادة توجه دلالة الصيغة ، وهي غير كافية ما لم تذكر متعلقاتها ، لأن منها ما يأتي لسلب الدلالة كالهمزة والتضعيف ، ومنها ما يحول المتعدي إلى اللازم وبالعكس ، ومنها ما يسلب دلالة الفعل على الحدث ، فيجعله أداة طلب دون تحقيق نسبته ، فتقوم دلالة الخطاب مقامها ، والكلام لا ينعقد حقيقة إلاّ بوجود أطراف النسبة ، فتتم الفائدة بتعليق بعضه ببعض بحسب قصد تثبيت المعنى وليس بطلبه ، كما فهم النحويون الكلام ، فبنوا قواعدهم

---

(1) دلائل الإعجاز : 111 .

(2) التعريفات : 61 .

(3) دلائل الإعجاز : 118 – 119 .

(4) الخصائص : 1 / 225 .

على أساسه لخلوه من النسبة الموجهة له بحسب المراد ، لأن الطلب معنى حرفي يفتقر إلى مدخول والى موافقة حصوله ، لذلك فقول ابن مالك :

كلامنا لفظٌ مفيدُ كاستقمْ واسمٌ وفعلٌ ثمّ حرف الكلمْ

يهمل تحقيق الفائدة ، لأن " الكلام عند النحويين هو اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه ، وهذا ما أراده بقوله : مفيد كاستقم ، كأنه قال : الكلام لفظ مفيد فائدة تامة يصح الاكتفاء بها كالفائدة في (استقم) فاكتفى عن تتميم الحد بالتمثيل ، ولابد للكلام من طرفين مُسند ومُسند إليه ولا يكونان إلاّ اسمين نحو زيد قائم أو اسماً وفعلاً نحو قام زيد ومنه استقم فإنه مركب من فعل أمر وفاعل هو ضمير المخاطب تقديره أنت " [1] ، لأن الكلام عرفاً هو ما تعلقت أقسامه بانضمامها إلى بعضها بالنسبة ، " ألا ترى أن الاسم يدل على مسمّاه ويكون مع ذلك فاعلاً ومفعولاً ومجروراً إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور ، وكذلك الفعل يدل على حدث وعلى زمان ويكون موجباً ومنفياً ومستفهماً عنه إلى غير ذلك من المعاني التي تعتور الأفعال ، وأما الحرف فلا يعطي في حين واحد أكثر من معنى واحد في غيره " [2] ، فإن التعليق معنى تركيبي زائد على معاني الأقسام الوضعية المؤتلفة مع بعضها بالنسبة ، و " الفرق بين الجملة والكلام إن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أُسندت إليه والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس " [3] ، لذلك فإن قوله (استقم) لا يشكل حتى جملة ، لأنه لم يستوف الإسناد الأصلي ، وفاعله المستتر وجوباً لا يمكن إظهاره لأنه يكون عندئذ توكيداً ، وليس فاعلاً ، لأن " تركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ، فعرفك بقوله : أسندت إحداهما إلى الأخرى ، أنه لم يرد مطلق التركيب بل تركيب الكلمة مع الكلمة ، إذا كان لإحداهما تعلّق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة " [4] ،لأن التعلّق يقتضي طرفين يبنى أحدهما على الآخر ، بعد ذكر المخبر عنه ، إذ " المراد بالإسناد أن يخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن الأخرى على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به .. وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولابد له من طرفين مُسند ومُسند إليه " [5] ، ولملازمته لطرفيه جعله سيبويه بناء ، فقال : " وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ونبهت المخاطب له لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر " [6] . إن الطلب لا تنعقد فيه النسبة ، فكيف يكون خبراً ؛ لأنه طلب من المخاطب أن يخبرك و " كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى ، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع

---

(1) شرح الألفية ، لابن الناظم : 20 .
(2) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1 / 89 .
(3) شرح الكافية : 1 / 8 .
(4) شرح المفصل : 1 / 20 .
(5) شرح الكافية : 1 / 8 .
(6) كتاب سيبويه : 1 / 138 .

بها شيئاً لا يعلمه ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها ، فلا تقول : خرج زيد : لتعلمه معنى خرج في اللغة ومعنى زيد ، وكيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف ؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً " [1] ، لذلك فإن الأمر معنى حرفي لا يصلح للإخبار به ، وإنما هو طلب الإخبار وليس الطلب كالخبر ، فإن الفعل قد يكون خبراً أو صفة ، أما الأمر فليس من ذلك في شيء بدليل صيغته المقتطعة من غيره ، وقيام لام الأمر مقامه ، لذلك قال سيبويه في باب الأمر والنهي " والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ويبنى على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام ، لأن الأمر والنهي إنما هما للفعل ، كما أن حروف الاستفهام بالفعل أولى وكان الأصل فيها أن يبتدأ بالفعل قبل الاسم ، فهكذا الأمر والنهي ، لأنهما لا يقعان إلاّ بالفعل ، مظهراً أو مضمراً " [2] ، وإنما اختير نصب الاسم وليس رفعه ترجيحاً لمعنى الطلب على الإخبار ، و " والحمل في هذا كله على الفعل أحسن منه على الابتداء ، لأن الأمر والنهي والدعاء لا يكون إلاّ بالفعل ، والخبر يكون بالفعل وغيره فلذلك اختير الحمل على إضمار فعل ، وزعم بعضهم أن الذي أوجب اختيار الحمل في هذا على إضمار فعل أنك إذا لم تحمل على الفعل ورفعت على الابتداء وقع موقع خبر المبتدأ ما ليس بمحتمل للصدق والكذب ؛ لأن هذه الأشياء غير محتملة للصدق والكذب ، فيضطر في ذلك إلى الحمل على الفعل ، وهذا خطأ لما تبين قبل هذا من أن الخبر لا يشترط فيه ذلك أعني خبر المبتدأ ولا يحتاج إلى إضمار القول في : زيدٌ اضربه وعمرو لا تشتمه وبكر غفر الله له وأمثال ذلك " [3] ، وفيه إقرار بصحة ما رده ، إذ لا يكون الأمر والنهي والدعاء إلاّ بالفعل ويعني الأمر ، لأنه طلب في حين أن الخبر لا يكون طلباً ، وقد جاء الماضي المقطوع بوقوعه خبراً ودعاءً ثقةً بالمدعو بخلاف الأمر ، و " أكبر الظن أن بناء (افْعل) ليس بفعل ، كما يفهم من هذه الكلمة ، لأن الفعل يتميز بشيئين : أولهما : أنه مُقترن بالدلالة على الزمان ، وثانيهما : أنه يُبنى على المُسند إليه ويحمل عليه ، وبناء (افْعل) خلو من هاتين المزيتين ، فلا دلالة له على الزمان بصيغته ، ولا إسناد فيه . أما كونه خلواً من الزمن ، فلأن المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبس فيه الفاعل بالفعل ، ولا دلالة على شيء من هذا . إن الذي يدل عليه هو طلب الفعل حسب ، فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبس فيه الفاعل بالفعل . وأما كونه خلواً من الإسناد ، فإن إسناده المزعوم إنما يقتصر على ألف الاثنين أو واو الجماعة أو نون النسوة أو ياء المخاطبة أو الضمير المستتر في (افعل) المقدّر بأنت كما يزعمون ولا إسناد في رأينا إلى مثل هذه الكنايات ، لأنها ليست أسماء أو ضمائر ، كما يزعم النُحاة ، بل هي كنايات أو إشارات تُشير إلى جنس المخاطب أو عدده " [4] ، بل هي " دلائل على الفاعلين من هم ؟ وما هم ؟ وكم عدتهم " [5] ، كما في أحرف المضارعة " أنيت " والفرق بينهما تأخيرها في الصيغة، في حين أن أحرف المضارعة تقدمت عليها ، لأن الكنايات تعني الضمائر وهي مؤكدات للدلائل في أفعال

---

(1) دلائل الإعجاز : 315 .

(2) كتاب سيبويه : 1 / 137 .

(3) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1 / 364 – 365 .

(4) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 120 .

(5) الخصائص : 1 / 225 .

الأمر ، إن أظهرت ، كما في قوله تعالى{ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ } [البقرة 35] و { فَاذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ } [المائدة 27] ، ولو صلح الأمر للإخبار لأكد بـ" قد " الدالة على تحققه ، وبالسين وسوف ، إن كان يدل على معنى الفعلية ولكان بُني للمجهول ، وذلك لغلبة معنى الحرفية عليه ، كما سلب الضمير معه معنى الاسمية ، فجاء مؤكداً كالحرف بدليل سلب الموضع الإعرابي منه ، " لأن الفعل نفسه خبر ، ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتى من فعل وحرف ولا حرف واسم ، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً " [1] ، وأما طرفا الإسناد فهما " ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك عبد الله أخوك وهذا أخوك ، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلابد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء " [2] ، ولو بلغ الكلام الغاية في الإطالة والإيجاز ، لأن " الإطالة والإيجاز جميعاً إنما هما في كل كلام مفيد مستقل بنفسه ، ولو بلغ به الإيجاز غايته لم يكن له بدٌّ من أن يعطيك تمامه وفائدته ، مع أنه لابد فيه من تركيب الجملة ، فإن نقصت من ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب " [3] ، لأنه " لا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً ومجردة من معاني النحو ، فلا يقوم في وهم ولا يصح في عقل أن يتفكر مفكر في معنى فعل من غير أن يريد إعماله في اسم ، ولا أن يتفكر في معنى اسم من غير أن يريد منه حكماً سوى ذلك من الأحكام مثل أن يريد جعله مبتدأ أو خبراً أو صفةً أو حالاً أو ما شاكل ذلك " [4] ، ويكمل التعلق الظرفي المعنى الفعلي المثبت في الاسم توضيحاً وتخصيصاً للحدث الذي يتضمنه الفعل وبيان وقوعه أو توقّع وقوعه ، كما بينت لام الابتداء و " قد " والسين وسوف تحققه ، إذ يستدل به على ثبات أمر ما ، كما يستدل به على ضده نحو رغبت في ورغبت عن وغيره مما يصل إلى الاسم بحرف الجر " فأحد ما يدل عليه هذا الضرب من القول : أن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به " [5] ، فالجار دال على الخبر وهو الفعل بدليل مجيئه مسنداً مخبراً به لا مخبراً عنه فتصرف ، فإذا غلب عليه معنى الحرف جمد لتحوّله من الإزجاء إلى المبالغة في الحدث بالعموم ، لأن الفعل موجد لمعنى الحدث لدلالته عليه بالتضمين ، فإذا تغيّر الحرف الواصل به إلى الاسم تغيّر المراد منه ، لذلك تلازما في الإخبار ، فكان تعلّق الجار به دالاً على تمام الإفادة منه ، بدليل افتقارهما إليه ، فكان الإخبار بالحرف دالاً على نسبة ناقصة . أما الإخبار بالفعل فدال على النسبة التامة ، لأن الحرف لا يخبر به بل يؤكد به الخبر ، في حين أن الفعل هو الخبر ، لأنه وصف فاحتاج إلى متعلقات به لإتمامه ، أما الحرف فيتعلّق بالفعل لدلالته عليه التزاماً عقلياً لا شروعاً به ، لذلك كان الحرف الزائد سالباً لمعنى الفعل كما في التضعيف وهمزة التعدية أو يُزيده ويؤكده أو يجعله مطاوعاً لغيره أو دالاً على المغالبة وما أشبه ذلك توسيعاً أو تضييقاً وتعميماً أو تخصيصاً ، وإطلاقاً أو تقييداً ، مما يؤكّد تصرّف الحرف في الفعل ، ويدل على متانة العلاقة بينهما بالتعلّق حتى جعلت الصيغة الفعلية في

---

(1) شرح المفصل : 1 / 20 .
(2) كتاب سيبويه : 1 / 23 .
(3) الخصائص : 1 / 30 .
(4) دلائل الإعجاز : 314 .
(5) الخصائص : 1 / 106 .

ذاتها معنى حرفياً للدلالة على ملازمة الحرف للفعل بدليل حروف الزيادة والتوكيد والنصب والجزم والجر ، لأنها تتحكم بتعلّق الفعل ، فهي من خصائصه اللفظية والمعنوية ، في حين أن الجر من خصائص الاسم اللفظية ، لأنها تتصل به كأنّها جزؤه ، إذ تُشكّل معه نسبة ناقصة ، وكانت كذلك ، لأنه لا يخبر إلاّ عن الاسم ، فهي بذلك قد أكملت فائدة الخبر ، إذ وجّهت الفعل نحو المراد منه ، فلم يبق على جهة صيغته ، وإنما سُمّي فعلاً للفصل عن غيره ، فقد " قيل : إنما لقب هذا القبيل من الكلم بالفعل للفصل بينه وبين الاسم والحرف، وخصّ بهذا اللقب ، لأنه دال على المصدر، والمصدر هو الفعل الحقيقي ، فلقّب بما دلّ عليه " [1] ، والتعلق معيار التقسيم المعنوي ، لأن الغرض مختلف بدليل الاشتراك في الحروف والأفعال والمصادر ، لصلاحها لأكثر من معنى واحد ، فإن الغرض في المصدر " إذا تجرّد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات ، فإنما هو لتوكيد الفعل " [2] . وجاءت الحروف مؤكدة لنيابتها عن الجمل ، ولا تقتصر على إيجاد المعنى في غيرها ، لذلك قيل : " من زعم أن الحرف ما دل على معنى في غيره ، فإنه ينبغي أن تكون أسماء الأحداث كلها حروفاً ، لأنها تدل على معانٍ في غيرها " [3] ، وإنما دلّت على معنى يتعلّق بالحدث لا الحدث ذاته لنيابتها عمّا يدل عليه ، و " إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار ، هو أنك إذا قلت ما قام زيد ، فقد أغنت (ما) عن (أنفي) وهي جملة فعل وفاعل ... وإذا قلت : ليس زيد بقائم ، فقد نابت الباء عن (حقاً) ، و (البتّة) ، و (غير ذي شك) ... وإذا قلت : أمسكت بالحبل ، فقد نابت الباء عن قولك : أمسكته مباشراً له وملاصقة يدي له ... فإذا كانت هذه الحروف نوائب عمّا هو أكثر منها من الجمل وغيرها ، لم يجز من بعد ذا أن تتخرّق عليها فتنتهكها وتجحف بها " [4] . فما تعلق بفعل فهو حرف ، وما تعلّق باسم فهو فعل ، وما لم يتعلّق فهو زائد لإفادة تقوية بيان ، لأن الحرف " دخل الكلام على ثلاثة أضرب ، لإفادة معنى فيما يدخل عليه ، ولتعليق لفظ بلفظ آخر وربطه به ، ولزيادة ضرب من التأكيد " [5] . ومما يدل على قوة صلة الفعل بحرف الجر ، فإن منه ما يعامل معاملة الحرف كأفعال الاستثناء وعلى ، وذلك لاشتراكهما في الإخبار عن الاسم وفي وصفه، لذلك فإن حروف الجر لابد لها مما تتعلّق به ظاهراً أو مضمراً إلاّ حروف الجر الزوائد نحو بحسبك زيد وأمثاله ، ألا ترى أن الباء ليس لها ما تتعلق به ، وكذلك (من) في نحو : هل من أحد قائم ؟ ليس لـ(مِن) ما تتعلّق به " [6] ، وإنما زيدت هنا لتمكين المعنى الموجود فعلاً ، لا أن تقيد فعلاً موجوداً فيدل الجار الأصلي بتعلّقه بالفعل على أن الفعل معنى عام تقيده النسبة وتخصصه المتعلقات وشيوع حدّه بالاقتران الزمني ليس جامعاً لأنواعه ولا مانعاً لخرقه بالحرف بسبب تطفّله عليه في الجوامد لإنشاء معانٍ خاصة مُلازمة لأفعال المدح والذم والتعجّب ، ولنيابة الحرف عن الفعل للمشابهة اختصاراً ، وإشعاراً بالمعنى المراد إيجازاً ، بغية تعدد الأساليب لتستجيب لمختلف الدواعي بحسب اختلاف الأحوال والمقامات ، لأن الأصل في الأفعال الإخبار ، وهي في حقيقتها صفات تعبّر عن أحوال الذات الملازمة لها ، أما الحروف ، فهي دوال على

---

(1) شرح المفصل : 7 / 3 – 4 .
(2) الخصائص : 2 / 379 .
(3) شرح المفصل : 8 / 3 .
(4) الخصائص : 2 / 274 .
(5) شرح المفصل : 8 / 4 .
(6) شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور : 1 / 482 .

تلك الأحوال ، وليس تعبيراً عنها بالألفاظ ، لذلك تعلقت الحروف بالأفعال ، وقد قيل : " فإذا كانت هذه الحروف نائبة عن الأفعال على ما زعمتم والأفعال معناها في نفسها ولِمَ كانت الحروف معناها في غيرها والخلف لا يخالف الأصل في حق الحكم ؟ فالجواب : إن كل فعل متعدٍّ بنفسه وبواسطة فإنما هو عبارة ولفظ دال على فعل واصل إلى المفعول ، فإذا قلت ادعو غلام زيد فادعو ليس واصلاً بنفسه إلى غلام زيد ، وإنما هو دال على الدعاء الواصل إلى الغلام ، فحروف أدعو عبارة عن حروف الدعاء وليس كذلك قولك يا غلام زيد ، فإن إضافة (يا) إلى ما بعدها فهم معنى الدعاء الدال عليه أدعو ، فأنت إذا قلت : يا غلام زيد ، فهو نفس الدعاء ، وإذا قلت أدعو كان إخباراً عن وقوع الدعاء ، وكذلك إذا قلت استفهم كان عبارة عن طلب الفهم ، وإذا قلت : أقام زيد كان نفس الطلب ، فلما افترق معناهما افترق حكمهما " [1] ، فكان الحرف دالاً على ذات الطلب ، والفعل مُخبر به بدليل مجيء الفعل خبراً عن الذات العاقلة وغيرها أو وصفاً لها ، فكما طاوع الفعل المعنى الحرفي المعلّق له بالطلب ذاته ، قام الحرف دالاً على الفعل الذي يتم معناه ، كما في حروف المعاني ، لأن الحرف ليس معناه في ذاته منفرداً ، بل يتحصل مع مدخوله بدليل تعليقه لفظ بآخر وربطه به أو توكيده لمعنى موجود أصلاً بسبب تكثيره بها ، كما في الحروف الزائدة ، وإنما زيدت لملازمتها المعاني الفعلية ، وهي أصل الإخبار والصفات في الجملة العربية بدليل تعليق الحروف بها خبراً وصفةً وحالاً ونحوها ، لأن الحروف لا تصلح للبيان عنها إلاّ بالتعلّق لارتباطهما بالمعنى ، وقد قيل إن قولنا : زيد في الدار " كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلّت عليها (في) ولا حاجة بنا إلى غير ذلك ، وكذلك يقولون في (رأيت الذي في الدار) تقديره (رأيت الذي استقر في الدار) وكذلك (مررت برجل من قريش) تقديره (كائن من قريش) وكذلك (رأيت في الدار الهلال في السماء) تقديره (كائناً في السماء) ، وهذا كلّه كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن ولا مستقر) ، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار " [2].إن افتقار الحرف إلى ما يوضحه ويبينه وهو الفعل أو ما أشبهه لنيابته عنه ، لأن الحرف لا يخبر به ، لأنه ليس المبتدأ في المعنى ، والخبر ينبغي أن يكون هو المبتدأ فاحتاج إلى ذكر ما تعلّق به لبيان ما ارتبطت به شبه الجملة ، لكونها لا تصلح للتأويل بمفرد كالجملة، وكان الحرف دليلاً على الخبر ، وهو الفعل ، وليس الخبر نفسه ، ففي التعليق دلالة عليه فكأنه في حكم المذكور ، و " ليس في الكلام حرف جر إلاّ وهو متعلّق بفعل أو ما هو بمعنى الفعل في اللفظ أو التقدير ، أما اللفظ فقولك : انصرفت عن زيد ، وذهبت إلى بكر ، فالحرف الذي هو (إلى) متعلّق بالفعل الذي قبله ، وأما تعلقه بالفعل في المعنى فنحو قولك : المال لزيد تقديره : المال حاصل لزيد وكذلك زيد في الدار ، تقديره : زيد مستقر في الدار أو يستقر في الدار فثبت بما ذكرناه أن هذه الحروف ، إنما جيء بها مقوية وموصلة لما قبلها من الأفعال أو ما هو في معنى الفعل إلى ما بعدها من الأسماء " [3] وأما دلالة (في) على النسبة فليس صحيحاً ، لأن النسبة صلة معنوية بين طرفين يتم بهما الكلام ، و (في) دال على المنسوب لا

([1]) شرح المفصل : 8 / 7 .

([2]) الرد على النحاة : 87 .

([3]) شرح المفصل : 8 / 9 .

المنسوب إليه ، لأنه مُسند والمُسند في الحقيقة الفعل أو ما أشبهه وليس الحرف ، يدل على ذلك الاستفهام والنفي ، ففي الاستفهام نقول : هل كان زيد في الدار ؟ أو هل كان زيد موجوداً أو مستقراً في الدار ؟ أو هل زيد في الدار ، لأن (هل) يستفهم بها عن تحقق النسبة ، كما ينفي أصل الفعل بـ(كان) ، لأن (الدار) لا تصلح أن تكون منسوباً ، لأنها ليست المبتدأ في المعنى ، وإنما هي وعاء ، والظرف لا يصف وإنما الذي يصف هو الحدث الواقع فيه فبينهما تلازم وهو التعلق الذي يبنيه الفعل المعلّق به ، لأنه الارتباط المعنوي الذي يتمم فائدة الكلام ، وليس العامل " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب " [1] ، أو " ما أثّر في آخر الكلمة من اسم أو فعل أو حرف " [2] ، بل " العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي " [3] ، لأنه الجهة النحوية للكلمة التي تربطها بغيرها ، وهي التي تقتضي التقدير لإتمام المعنى باستيفاء جهات الربط المعنوي ، وهي المعاني الزائدة على المعاني الوضعية أو العرفية ، وهي لا تقتصر على الإضافة ، فقد تكون تامة ، كما في الإسناد ، وعلم النسبة الناقصة هو الجر ، وأما التامة فعلمها الرفع ويكملها النصب ، لأنه من متعلقاته ، لأن الإعراب " إنما أتي به للفرق بين المعاني ، وإذا أخبرت عن اسم بمعنى من المعاني المفيدة احتيج إلى الإعراب ليدل على ذلك المعنى ، فأما إذا ذكرته وحده ولم تخبر عنه كان بمنزلة صوت تصوته غير معرب ، وقوله وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معاً تناولاً واحداً إشارة إلى أن العامل في المبتدأ والخبر تجريدهما من العوامل اللفظية " [4] ، بل هو الإسناد ، لأن المبتدأ في الغالب فاعل في الأصل مقدم للعناية تحقيقاً وتوكيداً " فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضاً النسبة التي بينهما وبين الفعل ، كما قال خلف العامل في الفاعل هو الإسناد لا الفعل " [5] ، لأنه هو الذي يجمع بينهما بمعنى نحوي يؤلف منهما ، لأن " الشيئين إذا تركّبا حدث لهما بالتركيب معنى لا يكون في كل واحد من أفراد ذلك المركب " [6] ، لأن معنى الفاعلية أو المفعولية وكذلك الإضافة هو معنى تركيبي يكون بتعلّق أحدهما بالآخر يقوم على الجهة النحوية للكلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً ، إذ يجمع بينهما التعلّق بانضمامهما إلى بعضهما بالإسناد أو بالنسبة ، أما الحرف فإنه دال على مدلولات صرفية ونحوية واسلوبية وبلاغية تتحكم في الأبنية بالزيادة وفي الجمل بإدخالها في أساليب متنوعة مع الإيجاز والاختصار اللفظي المفضي إلى المبالغة في المعاني ، كما أنه قرينة لفظية دالة على التفريق بين الكلم ، لأن منه ما يختص بالاسم ومنه ما يختص بالفعل ، إلاّ أنه لا يخرج عن تعلّقه بالفعل وما أشبهه لتفسيره الفعل المقدّر ، وهو " حرف يؤدي معنى الفعل مثل (أنّ) الموضوعة للثبوت والتحقق ، فهي إذن دالة على (ثبت) و (تحقق) والتزم أن يكون خبرها فعلاً ليكون (أنّ) مشعراً بمعنى الفعل المقدّر وخبرها في صورة ذلك الفعل ، أعني الفعل الماضي ، فيكونان معاً كالفعل الصريح المفسّر وذلك بعد (لو) خاصةً نحو قوله تعالى { لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي } [الزمر 57] ، أي لو ثبت وتحقق أن الله هداني ، فإن مع ما في حيّزه فاعل ذلك

---

(1) التعريفات : 84 .
(2) شرح الحدود النحوية : 84 .
(3) شرح الكافية : 1 / 25 .
(4) شرح المفصل : 1 / 84 .
(5) شرح الكافية : 1 / 25 .
(6) شرح المفصل : 1 / 85 .

المقدّر " [1] ، وإنما أشعرت (أن) بمعنى الفعل ، لحاجتها مع مدخولها إلى التعلّق بالفعل لإتمام النسبة وتحصيل الفائدة ، لأنها لا تفيد إلاّ باستيفاء ركنيها ، والمفيد هو الفعل وما أشبهه ، لافتقاره إلى متعلقاته ، و " بهذا يفرق بينهما وبين (إنّ) المكسورة ، فإن التأكيد في المكسورة للإسناد ، وهذه لأحد الطرفين " [2] ، وأحد الطرفين لابد أن يكون اسماً للإسناد إليه ، كما أن الأصل في المسند أن يكون وصفاً ، والفعل في حقيقته وصف ، لذلك قال سيبويه : " أما (أنّ) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها ، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة، وتكون (أن) اسماً . ألا ترى أنك تقول : قد عرفت أنك منطلق فأنك في موضع اسم منصوب ، كأنك قلت : قد عرفت ذاك . وتقول : بلغني أنك منطلق فأنك في موضع اسم مرفوع ، كأنك قلت : بلغني ذاك ، فإن الأسماء التي تعمل فيها صلة لها " [3] ، والذي يفصل بينهما دلالة تعلقهما بالنسبة ، فإن المكسورة تقوي النسبة التامة ، و (أن) المفتوحة تثبت النسبة الناقصة ، لأن التامة تكون صدراً لطرفي الإسناد ، فتؤكد النسبة بينهما تحقيقاً للذات ، في حين أن المفتوحة مفرد بمعنى الاسم بدليل قبولها حرف الجر ، لأن الجر إذا دخل على (إنّ) لفظاً أو تقديراً فتح همزتها لغرض التعليل الإفرادي ، فإن " (أنّ) إذن تحوّل المحسوس إلى معقول ، والمتشخص إلى ذهني ، ولذا يصح أن تقول : (ظننت محمداً إنه عاقل) ولا يصح أن تقول : (ظننت محمداً أنه عاقل) بالفتح ، فإنه لا يخبر بالذهني عن المتشخص ، فإن المعنى يكون بمنزلة ظننت محمداً عقلاً وهذا لا يصح " [4] ، وذلك بخلاف المصدر الصريح ، فإنه يصح الإخبار به للمبالغة في تحوّل الذات إلى معنى ، لأن الصريح يأتي بمعنى الفاعل والمفعول ، كما تقول هم معشر كرم ، وهم خلق عدل ، والمؤول ليس كذلك ، لأنه يقع موقع الفاعل أو المفعول و " الذي يدلك على أن (أن) المفتوحة في معنى المصدر وأنها تقع موقع المفردات أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها ويضم إليها ، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الاسم الموصول ، فلا يكون كلاماً مع الصلة إلاّ بشرع آخر من خبر يأتي به أو نحو ذلك ، فكذلك (أن) المفتوحة ، لأنها في مذهب الموصول ، إلاّ أنها نفسها ليست اسماً ، كما كانت الذي كذلك ، ألا ترى أنها لا تفتقر في صلتها إلى عائد ، كما تفتقر في الأسماء الموصولات إلى ذلك ، وإذا ثبت أنها في مذهب المفرد ، فهي تقع فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومجرورة ... فلذلك تعاملها معاملة المصدر حيث توقعها فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها " [5] ، فجاءت المفتوحة دليلاً على التعلّق بالفعل وما ناب عنه ، لأنها معمولة له ، لأنها تقتضيه لإتمام المعنى ، لذلك لا تقع المفتوحة في صدر الكلام ، لأنه موقع عاملها ، في حين جاءت المكسورة دليلاً على تمام النسبة ، فصارت توكيداً لها ، فكان لها الصدارة كما أكدت المفتوحة تعلقها بالفعل لإتمام الفائدة فلا تلحقها لام الابتداء ، لأنها معلّقة بخلاف المكسورة ، و " فائدة هذه اللام توكيد مضمون الجملة ، وكذلك (إنّ) وإنما اجتمعا لقصد المبالغة في التوكيد ، وما قيل من أن اللام لتوكيد الخبر و (إنّ) لتوكيد الاسم ، فهو منقول عن الكسائي . وفيه تجوز ، لأن التوكيد إنما هو للنسبة لا للاسم

---

(1) شرح الكافية : 1 / 77 .

(2) البرهان في علوم القرآن : 2 / 407 .

(3) كتاب سيبويه : 3 / 119 – 120 .

(4) معاني النحو : 1 / 270 – 271 .

(5) شرح المفصل : 8 / 59 .

والخبر ، وعن ثعلب وقوم من الكوفيين أن قولك : إن زيداً منطلق ، جواب : ما زيد منطلق وإن زيداً لمنطلق ، جواب : ما زيد بمنطلق " [1] . وهذا يدل على أن (إن) جواب سؤال مقدر لذلك لزمت الجمل الاسمية فكانت " جواباً للقسم ، نحو : والله إن زيداً منطلق ، ثم إنا إذا استقرينا الكلام وجدنا الأمر بيناً في الكثير من مواقعها أنه يقصد بها إلى الجواب ، كقوله تعالى { وَيَسْأَلُونَكَ عَن ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْراً * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الأَرْضِ } [الكهف 83 – 84] ، وكقوله عزّ وجل في أول السورة { إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى } [الكهف 13] ، وكقوله تعالى { فَإِنْ عَصَوْكَ فَقُلْ إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ } [الشعراء 216] ، وقوله تعالى { قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ } [غافر 66] ، وقوله { وَقُلْ إِنِّي أَنَا النَّذِيرُ الْمُبِينُ } [الحجر 89] ، وأشباه ذلك مما يعلم به أنه كلام أُمر النبي (ص) بأن يُجيب به الكفار في بعض ما جادلوا وناظروا فيه " [2] ، ولا يُجاب بها إلاّ " بشرط أن يكون للسائل فيه ظن بخلاف ما أنت تجيبه به ، فإما أن تجعل مرد الجواب أصلاً فيها فلا ، لأنه يؤدي إلى قولك : صالح في جواب : كيف زيد ؟ حتى تقول : إنه صالح ، ولا قائل به ، بخلاف اللام فإنه لا يلحظ فيها غير أصل الجواب " [3] . إن الجواب بها يقرر نسبة موجودة أصلاً وليس لإيجادها بدليل إفادتها التوكيد ، فقيل : " إذا ألقيت الجملة إلى من هو خالي الذهن استغني عن مؤكدات الحكم ، فيقال : زيد ذاهب ويسمى هذا النوع من الخبر ابتدائياً ، وإذا ألقيت إلى طالب لها ، متردد في الحكم حسن تقوية الحكم بمؤكد وذلك بإدخال (إنّ) نحو : إنّ زيداً ذاهب . أو اللام ، نحو : لزيد ذاهب . ويسمى هذا النوع طلبياً وإذا ألقيت إلى منكر للحكم وجب توكيدها بحسب الإنكار فتقول : إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ فيه ، وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره ، ويسمى هذا النوع إنكارياً ، وعليه قوله تعالى { وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلاً أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءهَا الْمُرْسَلُونَ } [يس 13] إلى آخرها " [4] . و " قد يجيء مع التأكيد في تقدير سؤال السائل إذا تقدمها من الكلام ما يلوح نفسه للنفس ، كقوله تعالى { يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ } [الحج 1] ، أمرهم بالتقوى ، ثم علل وجوبها مجيباً لسؤال مقدّر بذكر الساعة ، واصفاً لها بأهول وصف ليقرر عليه الوجوب " [5] .فقد دلّت (إنّ) على ربط النسب بعضها ببعض وتقريرها بعد توكيدها بما أفادت من معنى الجواب فكانت مظنّة لتقدير سؤال ، لأن الطلب مفتقر إلى الجواب ، كما في قوله تعالى { وَلاَ يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلّهِ جَمِيعاً هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ } [يونس 65] ، وفي القسم ، نحو قوله تعالى { يس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ * إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ } [يس 1 – 3] ، لأنه لا يصح أن يكون قوله (إنّ العزّة لله) من قولهم ، ولا المبالغة في الجواب إلاّ رداً على الإنكار الشديد الذي واجهه رسول الله (ص) في دعوته . والتصريح بالمؤنث بعد انضوائه في جمع المذكر تغليباً في قوله تعالى { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ

---

(1) الجنى الداني في حروف المعاني : 130 .

(2) دلائل الإعجاز : 249 .

(3) البرهان في علوم القرآن : 2 / 405 – 406 .

(4) الجنى الداني في حروف المعاني : 130 – 131 . وتمام الشاهد قوله تعالى ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ * قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ * قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 14 – 16] .

(5) البرهان في علوم القرآن : 2 / 406 .

وَالْمُسْلِمَاتِ } [الأحزاب 35] يدل على أن الآية الكريمة جاءت جواباً لسؤالهن عن أجرهن ، " لما نزل في نساء النبي (ص) ما تنزل قال النساء من المسلمات فما نزل فينا نحن شيء ، فأعلم الله عزّ وجل ، أن النساء والرجال يجازون بأعمالهم المغفرة والأجر العظيم " [1] ، وقيل : إن النسبة نوعان " نسبة مجردة .. ونسبة مخصوصة ، فالنسبة المجردة هي مدلول صيغة (فعل يفعل) الدالة على نسبة الحدث إلى طرف ما هو(مذكر مفرد غائب) . والنسبة المخصوصة هي مدلول بقية صيغ الأفعال المتحملة لعلامات صوتية زائدة على بناء الصيغتين المجردتين ، تدل هذه العلامات بوضعها على أن طرف النسبة فيه خصوصية ما من كونه مؤنثاً ، أو مثنى أو مجموعاً ، أو متكلماً ، أو مخاطباً فالنسبة المجردة هي (المدلول الاطلاقي) لصيغة (فعل يفعل)أما النسبة المخصوصة فهي(المدلول الوضعي) لبقية الصيغ ذات العلامات (المقيدة) لإطلاق الصيغة والصارفة لها إلى هذه الأطراف المعينة " [2] .إن النسبة لا تتجرد ، لأنها معنى رابط لطرفين بالجهة النحوية ، والصيغة الفعلية المجردة أو المزيدة من دوالها وهي مقيدة بطرفيها وتخصيصها بمتعلقات الفعل أما الزوائد فتأتي بمعان أخر زائدة على أصل النسبة بدليل تحقيق ثباتها أصلاً بـ(إنّ) ودفع إنكارها باللام مع (إنّ) ، ولولا ذلك لصارت نوعاً ثالثاً للنسبة وهي النسبة المحققة وأخرى رادعة وغيرها متعدية ولازمة ومطاوعة وهكذا أو نسبة أصلية إذا أخذ الأصل اللغوي الذي لا يحتاج إلى وضع علامة كالتذكير والإفراد والغيبة وفرعية بالعلامة ، لأن التأنيث فرع التذكير والتثنية والجمع فرع الإفراد والتكلم والخطاب فرع الغيبة ، في حين أن النسبة تعليق اسنادي وهو أصل الكلام وفرعي في المفعولية والإضافة والتبعية ، لأنها من قيود الأصلي ، بدليل مجيء (إن) للإسناد الأصلي و(أن) لفرعه المكمل له ، لأن " إن " مع مدخوليها كلام تام وليس كذلك " أن " مع مدخوليها ، فلا تصلح أن تكون جواباً لسؤال مقدر ولا تلحقها اللام ، وكان " حق هذه اللام أن تقع صدر الجملة ، وإنما أخرت لضرب من استحسان وهو إرادة الفصل بينهما وبين(إنّ) لاتفاقهما في المعنى ، وهم يكرهون الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخرت اللام إلى الخبر لفظاً وهي في الحكم والنية مقدمة والموجود حكماً كالموجود لفظاً ، فلذلك تعلق العامل مؤخرة كما تعلقه إذا كانت مصدرة ، فتقول : قد علمت أنّ زيداً قائم ، فتفتح (أن) لتعلقها بما قبلها ، فإذا أدخلت اللام علقت العامل وأبطلت عمله في اللفظ ، وأتيت بالمكسورة ، نحو قولك : قد علمت إنّ زيداً لقائم. قال الله تعالى { أَفَلا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي الْقُبُورِ * وَحُصِّلَ مَا فِي الصُّدُورِ * إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ } [العاديات 9 – 11] ، ومن ذلك { إِذَا جَاءكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ } [المنافقون 1] ، فعلّق العامل في ثلاثة مواضع ، والتعليق ضرب من الإلغاء ، لأنه إبطال عمل العامل لفظاً لا محلاً ، والإلغاء إبطال عمله بالكلّية ، فكل تعليق إلغاء وليس كل إلغاء تعليقاً " [3] .إن الأفعال المعلقة ضمّنت نسبتين إحداهما صادرة أو واقعة ، وأخرى تفيد الإعلام يقيناً أو ظناً بوقوعها بدليل أنها لا تُبطل المعنى الحاصل بالأولى لوجود المعلّق ، أما في حال حذفه ، فإنها تفيد نسبة واحدة وتكون النسبة

---

(1) معاني القرآن وإعرابه : 4 / 227 .

(2) البحث النحوي عند الأصوليين : 193 .

(3) شرح المفصل : 8 / 66 .

الأصلية قيداً لها ، لأن المفعول من مكمّلات النسبة وليس من طرفيها ، فجرت بذلك مجرى الأفعال الناقصة والتامّة في إثباتها لنسبتين ، إحداهما تثبت وجود الذات وأخرى تثبت صفتها بدليل نفيها للصفة مع ثبوت الذات في اسلوب النفي ، وكذلك هذه الأفعال في حال إلغائها فإنها تثبت الأصلية وتُبطل الدخيلة عليها ، لأن الجملة الاسمية أثبت من الفعلية بدليل إعراب الملغى مبتدأً وخبراً ، " تقول : أظن عمراً منطلقاً وبكراً أظنّه خارجاً ، كما قلت : ضربت زيداً وعمراً كلمته ، وإن شئت رفعت على الرفع في هذا ، فإن ألغيت قلت : عبد الله أظن ذاهب وهذا إخال أخوك وفيها أُرى أبوك ، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكل عربي جيد " [1] ، فأما الأولى فالمخاطب فيها خالي الذهن لا يعلم شيئاً عن الخبر ، فجئته بالتعبير الطبيعي وهو الفعل ثم المفعول الأول ثم الثاني ، وأما الثانية فبنيت أولاً على يقين المتكلم ثم اعترضه الظن وهو يتكلم فجاءت جملة (أظن) اعتراضية لا محل لها من الإعراب ، وأما التعليق فإن ما بعد أداة التعليق متعلّق بالفعل ، و " من ذلك : قد علمت لعبد الله خير منك ، فهذه اللام تمنع العمل ، كما تمنع ألف الاستفهام ، لأنها إنما هي لام الابتداء ، وإنما أدخلت عليه علمت لتؤكد وتجعله يقيناً قد علمته ولا تحيل على علم غيرك ، كما أنك إذا قلت : قد علمت أزيد ثم أم عمرو ، أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثمّ ، وأردت أن تسوي علم المخاطب فيهما ، كما استوى علمك في المسألة حين قلت أزيد ثمّ أم عمرو " [2] . إن التعلّق عملية ذهنية رابطة لإجزاء الكلام تقوم على المعاني اللغوية الإفرادية للكلم ، ولها دلائل تفيد السامع أو القارئ معنى مستقلاً يحمل بين طرفيه فكرة تامة ينشأ من التآلف الصوتي إعلالاً وإبدالاً وإدغاماً مما يساهم في تآلف الأبنية بعضها مع بعض في وحدات الكلام المعبر عن الأفكار ، وما يطرأ عليها من مطالب التفاهم ، وأساسها الفعل وما أشبهه وما ناب عنه ، لأن دلالة الكلام تقوم على ما تفيده صيغه وقيودها ، وهي متعلقات المعنى المركزي الذي يوجده ، وهو المعنى النحوي العام الذي تخصصه متعلقات الفعل المبينة لجهته النحوية إثباتاً ونفياً لنسبته المقطوع في تحققها أو المتوقعة أو المتجددة أو المستمرة ونحوها ، ولملازمته النسبة بالتعلّق جعل عاملاً قوياً يعمل ظاهراً أو مضمراً ، فحل اللفظ محل المقتضي لإتمام فائدته بتعلّق المعاني الوضعية برابط ، فصارت الفضلات مكملات ، وهي في حقيقتها قيود موجهة للنسبة الأصلية ، كما وجهت الأفعال الناقصة وأفعال القلوب و (إنّ) و (أنّ) النسب الأصلية بحسب المراد بدليل تفريعها للنسب الأصلية فتكون الجملة التامة طرفها و (إنّ) تحوّل الخبر الابتدائي إلى جواب سؤال مقدّر ، وقد قيل إن " من أمات المسائل التي يقوم عليها نحو القرآن وينبغي اعتمادها في نحو العربية : إلغاء فكرة إعمال (إنّ) وأخواتها وإلغاء كل ما يترتب على القول بأعمالها " [3] ." وهذا القول مردود لورودها عاملة في القرآن ، نحو قوله تعالى { إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ } [الأحزاب 35] ، والاستشهاد بالقراءة التي توافق قواعد العربية بوجه من الوجوه يدل على أن المعاني المستفادة من الدوال اللفظية يمكن الوصول إلى المناسب منها للمقام واختيار الأبلغ والأقوى ، أما استدلاله بقراءات غير متواترة وخارجة عن القواعد العامة فلا ينهض دليلاً على دعواه ، لذلك قيل على المفسر " تجنب

---

(1) كتاب سيبويه : 1 / 119 .

(2) كتاب سيبويه : 1 / 236 .

(3) قضايا نحوية : 58 .

الأعاريب المحمولة على اللغات الشاذة ، لأن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش ، ولا يعمل فيه إلاّ ما هو فاش دائر على ألسنة فصحاء العرب ، دون الشاذ النادر الذي لا يعثر عليه إلاّ في موضع أو موضعين " [1] ، فليس قراءة قوله تعالى { إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [طه 63] ، وقوله { إِنَّ اللَّهَ وَمَلائِكَتَهُ يُصَلُّونَ } [الأحزاب 56] برفع ملائكته يشفع له بتعميم الإلغاء والإهمال في كلام الله تعالى ، لأن الإعمال له معنى يختلف عن الإهمال ، إذ الإعمال يوجد نسبة مضافة إلى النسبة الأصلية ويغير دلالة الكلام ، في حين أن الحرف الزائد لا يغير النسبة الأصلية بل يدعمها ويحافظ عليها بتقويتها ، ففي قوله تعالى { قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ } [طه 63] " قرأ أبو عمرو (إن هذين لساحران) على الجهة الظاهرة المكشوفة ، واين كثير وحفص (إن هذان لساحران) على قولك : إن زيد لمنطلق ، واللام هي الفارقة بين (إن) النافية والمخففة من الثقيلة ، وقرأ أبي (إن ذان إلاّ ساحران) وقرأ ابن مسعود (أن هذان ساحران) بفتح (أن) وبغير لام بدل من النجوى . وقيل في القراءة المشهورة (إن هذان لساحران) هي لغة بلحرث بن كعب ، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف كعصا وسعدى فلم يقلبوها (ياء) في الجر والنصب ، وقال بعضهم : إن بمعنى نعم ، وساحران خبر مبتدأ محذوف ، واللام داخلة على الجملة تقديره لهما ساحران " [2] . أما الآية الثانية ، فإن المعنى على القراءة المشهور أبلغ في تعظيم النبي (ص) لأنهم جميعاً " يعتنون بإظهار شرفه وتعظيم شأنه " [3] . وقراءة (ملائكته) " بالرفع عطفاً على محل (إن) واسمها وهو ظاهر على مذهب الكوفيين ووجهه عند البصريين أن يحذف الخبر لدلالة (يصلون) عليه " [4] ، أي والملائكة يصلون أيضاً ولا حاجة إلى هذا التقدير في القراءة المشهورة .إن دوال النسبة في حقيقتها دلائل التعليق النحوي المفيد بالنسبة التامة في الإسناد واصله الفعل وما أشبهه والنسبة الناقصة في المفعولية والإضافة والتبعية ، لأنه لا يوقف عليها لنقصان دلالتها في النسبة إلاّ بعد تحليلها كما في الصفات ، وعلامات الإعراب ليست هي المعاني النحوية ، بل هي دلائل التعليق النحوي المبين بالعلامة بدليل فقدانها لدلائل تعليق المعاني النحوية في المبنيات ، وذلك بخلاف دلائل التعليق الأخرى كالصيغ والحروف ، و " في كل لغة (دوال ماهية) و (دوال نسبة) ودوال الماهية هي مواد اللغة المعجمية ، ودوال النسبة هي ما يطرأ على هذه المواد في أثناء تركيبها من تقديم وتأخير وصيغ ولواحق وزوائد وعلامات وأدوات نحوية هي (كلمات فارغة) من المضمون المعجمي ، ولكنها حين توصل بغيرها تعطي مضمونها النسبي الرابط كالحروف والأدوات والأفعال المساعدة . والنحو هو البحث في دلالة (دوال النسبة) هذه على الفصائل و المعاني النحوية المختلفة .. ولكن الإعراب ليس هو المعنى النحوي ولا الدال على المعنى النحوي ، بل هو (علامة) أن الكلمة تحمل معنى نحوياً خاصاً ، فالفاعلية والمفعولية مثلاً معنى من هذه المعاني النحوية دل عليه إسناد الفعل بدال هو : إما تركيب الجملة كاملة أو صيغة الفعل ، وعلامة ذلك (الضمة) أو (الفتحة) بدليل أن هذه العلامة تفقد (علاميتها) أحيانا – كما في المبنيات – مع بقاء المعنى النحوي ، وهذا يدل على أنه أثر من آثار الإسناد لا الإعراب "

---

(1) البرهان في علوم القرآن : 1 / 304 .
(2) الكشاف : 2 / 543 .
(3) أنوار التنزيل : 562 .
(4) الكشاف : 3 / 272 .

[1] .والعامل النحوي دال من دوال التعليق في التأليف وإلغاء مصطلح العامل لا يكشف شيئاً يُغني الباحث عن المعنى النحوي ، لأنه لا يخلو من دال عليه سواء أكان فعلاً أم حرفاً أم غير ذلك ، والمهم هو كشف العلاقات القائمة فعلاً بين الكلم للوصول إلى المعنى اللغوي وليس ما أصطلح عليه العلماء ، فإن المصطلحات وُضعت للفصل بين الأبواب ، فهي وسيلة وليست غاية ، لأن البحث يقتضي الدلائل العلمية الموصلة إلى كشف المراد بدوال دالة عليه من تركيبة ما يعبر عنه ، فقد يعبّر عن أمر معين بأساليب مختلفة بحسب المقام ، فإذا " قال ليته عندنا يحدثنا ، فإن معنى هذا الكلام : إن يكن عندنا يحدثنا ، وهو يريد ههنا إذا تمنى ما أراد في الأمر ، وإذا قال : لو نزلت ، فكأنه قال : انزل " [2] ، فقد عبّر عن الشرط بالتمني للتقارب في طلب المحبوب ، ودلّ (عندنا) على الوجود ، لتعلّق الظرف بالحضور ، أي في حضرتنا لتضمن الظرف معنى الجر و " إن الجار معتد من جملة الفعل الواصل به ، ألا ترى أن الباء في نحو مررت بزيد معاقبة لهمزة النقل في نحو : أمررت زيداً ، وكذلك قولك أخرجته وخرجت به ، وأنزلته ونزلت به ، فكما أن همزة (افعل) مصوغة فيه كائنة من جملته ، فكذلك ما عاقبها من حروف الجر ينبغي أن يعتد أيضاً من جملة الفعل لمعاقبته ما هو من جملته ، والآخر : أن يدل ذلك على أن حرف الجر جار مجرى بعض ما جره ، ألا ترى أنك تحكم لموضع الجار والمجرور بالنصب ، فيعطف عليه ، فينصب لذلك ، فتقول مررت بزيد وعمراً ، وكذلك أيضاً لا يفصل بين الجار والمجرور لكونهما في كثير من المواضع بمنزلة الجزء الواحد ، ألا ترى أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنى الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاّ وحالهما في الثبات والاعتداد واحد ، فهذا وجه جواز الاستدلال به على بقاء حكم ما تعلّق به الظرف وأنه ليس أصلاً متروكاً ولا شرعاً منسوخاً " [3] ، لأنه دال على تعلّق النسبة غير التامة ، والنسبة تكون بين طرفين ، فإذا اتحدا في صيغة تجمعهما وصفاً للذات المنسوب إليه ، فهي التامة ، وإذا لم يتمكن من اتحادهما ولو تأويلاً ، فإنهما يكونان نسبة غير تامة تكمل التامة تقييداً لها ، لأن أجزاء الكلام المفيد ترتبط ببعضها بوصفها دوال نسبة عارضة على معانيها اللغوية تقوم على تعلّق نسب التأليف الجزئي أو الفرعي بالنسبة الأصلية التي تكون أساساً لضم النسب الفرعية إليه ، وهي المنصوبات والمجرورات والتوابع ، يدل على ذلك ارتباطها الوظيفي بالمعنى المركزي الذي تفيده النسبة الأصلية بدليل تعلّق الظروف والمجرورات والمفعولات بالفعل أو ما أشبهه فإن المفردات في التركيب دوال نسبة لا فرق في ذلك بين أقسامها ، يرتبط بعضها ببعض بالجهة النحوية لأداء وظيفة المنسوب والمنسوب إليه ثم تتعلّق النسب ببعضها موجدة معنى واحداً تذوب فيه استقلالية المفردات ، لقيامها بوظائف دوال النسب المرتبطة بالجهة النحوية للمعنى النحوي العام للكلام ، وقد جعل البحث اللغوي الحديث " الأدوات النحوية (كلمات فارغة) تحدّرت عن (كلمات مليئة) قطع صلتها بمعناها القديم ، ولم يعطها معنى جديداً تؤديه ضمن وظيفة الربط بين أطراف الجملة كالابتداء والانتهاء والظرفية والغاية وأمثالها من معانٍ خاصة نسبتها اللغة إلى هذه الأدوات ، في حين أعطاها البحث الأصولي ذلك ، وحلل تأديتها لهذه المعاني الخاصة ضمن وظيفة الربط ، تحليلاً جيداً ... إن معنى الحرف كمعاني الأسماء والأفعال موجود ذهني

---

(1) البحث النحوي عند الأصوليين : 298 – 299 .

(2) كتاب سيبويه : 3 / 94 .

(3) الخصائص : 1 / 106 – 107 .

قبل الجملة ، ووجوده في الذهن يؤدي نفس الوظيفة التي يؤديها في الخارج من كونه رابطاً بين معاني المفردات ، أي إن الإنسان حين يفكّر ، يفكّر (بجمل ذهنية) لها روابطها ومعانيها النسبية الخاصة ، وهي مساوية تماماً (للجمل اللفظية) التي توصل إنكاره بالآخرين ويستحيل أن تدّعي : أن (الصورة الخارجية) لأفكارنا ، أي الجمل المترابطة ، هي نفس (الصورة الذهنية) لهذه الأفكار ، وهي جمل لا روابط فيها " [1] .إن الجمل نظائر المفردات في الدلالة وفي التركيب ، فإن المفردة تنتظم فيها أحرف البناء بانسجام أصواتها بحسب دلالتها ، فقد تكون ذات دلالة واحدة أو متعددة ولها جهة نحوية تربطها بغيرها ، ويحصل فيها القلب المكاني والإعلال والإبدال والإدغام وأصوات التفخيم والترقيق والإمالة وغيرها ، فكذلك الجملة في نظامها الداخلي وعلاقتها بغيرها بدليل دخولها في أساليب متعددة فتكون بمجموعها دال على نسبة ناقصة تفتقر إلى ما يتممها و " ذلك قولك : قام زيد ، فهذا كلام تام فإن زدت عليه فقلت : إن قام زيد صار شرطاً ، واحتاج إلى جواب ، وكذلك قولك : زيد منطلق ، فهذا كلام مستقل فإذا زاد عليه (أن) المفتوحة ، فقال : أن زيداً منطلق احتاج إلى عامل يعمل في (أن) وصلتها ، فقال : بلغني أن زيداً منطلق ونحوه ، وكذلك قولك : زيد أخوك ، فإن زدت عليه (أعلمت) لم تكتف بالاسمين فقلت : أعلمت بكراً زيداً أخاك وجماع هذا أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باقٍ على تمامه قبل المزيد عليه ، فإن زدت عليه شيئاً مقتضياً لغيره معقوداً به عاد الكلام ناقصاً لا لحاله الأولى بل لما دخل عليه معقوداً بغيره " [2] .إن بذل الجهد في البحث عن تأثير الصيغ والأدوات النحوية انطلاقاً من فكرة كونها عوامل لا بصفتها دوال نسب رابطة لأجزاء الكلام قد حوّل الدرس النحوي عن خطه اللغوي ونأى به عن معرفة دلالة الأجزاء التي يتركب منها الكلام ووظائفها النسبية ودلائل تعليقها المفضية إلى فهم معاني الكلام وأساليبه المختلفة ، فإن الصيغ والحروف قد تحتمل دلالات متعددة أو متضادّة فتجعل دلالة الكلام احتمالية ،.ومنها ما تجعل دلالته قطعية والزيادة بخلاف الحذف ، والإظهار بخلاف الإضمار ، وكذلك التعريف والتنكير والحقيقة والمجاز والتقديم والتأخير والتعدي واللزوم وغير ذلك كثير مما يعول عليه في استنباط المعاني ، وليس العامل سوى دال من تلك الدوال الكثيرة لنسب التعليق المعنوي الرابط للوحدات الكلامية المنتظمة في السياق والمتحدة بالتعليق المعنوي لدوال النسبة ولا يخلو كلام مفيد منها ، ولكنه قد يخلو من العامل اللفظي ، لأن لكل عامل خصائص وموجبات لا يشاركه غيره فيها ، كما أن ليس كل كلام بحاجة إلى التأكيد بـ(أن) أو غيرها إلاّ إذا كان المخاطب يظن خلاف ما يخبر به أو كان منكراً أو متردداً في قبوله أو كان الخبر جواباً لسؤال مقدّر يظن المتكلم حصوله وغايته أن يربط كلامه بما قبله وإن كان مستأنفاً ، و " ذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة وأدل على أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها وتأتلف معه وتتحد به حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفراغاً واحداً وكأن أحدهما قد سبك في الآخر ؟ هذه هي الصورة حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه ورأيته لا يتصل به ولا منه بسبيل حتى تجيء بالفاء .. ثم لا

([1]) البحث النحوي عند الأصوليين : 238 .

([2]) البحث النحوي عند الأصوليين : 238 .

ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الإلفة وترد عليك الذي كنت تجد بـ(إن) من المعنى " [1] ، فليس " العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي ، ويعني بالتقوّم نحواً من قيام العرض بالجوهر " [2] ، لأن المعاني ليست قائمة فيه بل هو دال على إيجادها بالنسبة التامة أو الناقصة ، وهي العلاقة القائمة بينهما ، وعلاقات النسب تعليقية رابطة بينها لا بين الكلمات ، لأنها دوال النسب ، فقد قيل إن " النحو دراسة العلاقات بين أبوابه ، ممثلة في الكلمات التي في النص ، فنحن حين نعرب نترجم الكلمات إلى أبواب ، ليمكن أن ننظر إليها في ضوء علاقاتها النحوية ، فإذا أعربنا (ضرب محمد علياً) ، لم نقنع بضرب كما هي ، وإنما سميناها باسم باب نحوي هو الفعل الماضي ، ولم نقنع بمحمد كما هو ، فسميناه باسم باب آخر هو الفاعل ، ولا بعلي على حاله ، فسميناه باسم باب المفعول ، والسبب الذي نحوّل من أجله الكلمات إلى أبواب واضح جداً ، وهو كما ذكرنا أن النحو دراسة العلاقات بين الأبواب لا بين الكلمات " [3].إن علاقات الأبواب لا تفسّر اتحادها في الكلام ، لأنها لا تفصل بين العلاقة التي تجعل كلمتين كأنهما كلمة واحدة ، كما في علاقة الفعل بفاعله ، أما علاقة الاسمين فهي علاقة إضافية ، نحو : زيد أخوك ، فإن الثاني في حقيقته مضاف إلى الأولى لأننا نستطيع أن ندرك أخوة زيد في الإخبار عنها بأنها قوية أو ضعيفة ، فإذا أخبر بزيد عن (أخوك) فقيل : أخوك زيد ، فهذا يدل على أن (زيد) هو الأخ وليس غيره ، لأنّا لا نعلم المراد إلاّ من خلال النظر في وجوه كل باب والفروق المعنوية فيها ، و " إذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله ، وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر أو تتبع الاسم اسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بدلاً منه أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفةً أو حالاً أو تمييزاً أن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو تمنياً فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف وعلى هذا القياس " [4] .فإن الكلمات ترتب بحسب معانيها لا بحسب الأبواب ، لأنه قد تتعلق ببعضها ، وهي من باب واحدة كالإضافة واسلوب الشرط ، ودراسة الصرف والنحو لا تقتصر على " دراسة مجموعة الطرق المتبعة في صف الكلمات ، وعلى الباحث في هذه الحالة أن يقصر نشاطه على الملاحظة والوصف والتسجيل " [5] ، بل يكشف اختلاف الدلالة باختلاف الصيغ بوصفها دوال نسبة وصفية مقطوعة أو متجددة أو ثابتة أو مستمرة أو مبالغ فيها ، كما في صيغ المبالغة أو باستعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول أو باستعمال أسماء الآلة خبراً ، لذلك ينظر " في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق وزيد ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى

---

(1) دلائل الإعجاز : 243 .

(2) شرح الكافية : 1 / 25 .

(3) مناهج البحث في اللغة : 226 .

(4) دلائل الإعجاز : 44 – 45 .

(5) اللغة بين المعيارية والوصفية : 18 .

الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرج أخرج وإن خرجتَ خرجتُ وإن تخرج فأنا خارج وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجت خارج ، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع وجاءني قد أسرع وجاءني وقد أسرع ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به حيث ينبغي له وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه " [1] وخروج الفعل من باب إلى آخر يغير نسبته فيفيد المبالغة في معناه ، نحو " هيُؤ الرجل من الهيأة ، فوجهه أنه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم : قضُو الرجل ، إذا جاد قضاؤه ورمُوَ ، إذا جاد رميه ، فكما بني (فَعُل) مما لامه ياء ، كذلك خرج هذا على أصله في (فَعُل) مما عينه ياء ، وعلتهما جميعاً أن هذا بناء لا يتصرّف لمضارعته – بما فيه من المبالغة – لباب التعجّب ، ولنعم وبئس ، فلما لم يتصرف احتملوا فيه خروجه في هذا الموضع مخالفاً للباب " [2] .وقد تقصر الأفعال عن الوصول إلى المنسوب إليه فترفد بحروف الجر ، و " خُصّ كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف ، وقد تتداخل ، فيشارك بعضها بعضاً في هذه الحروف الموصلة .. فإن قلت : فقد تقول : المال لك ، وإنما أنا بك ، وأنا منك ونحو ذلك مما لا تصل هذه الحروف فيه الأفعال بالأسماء ، فالجواب : إنه ليس في الكلام حرف جر غير زائد ، إلاّ وهو متعلّق بالفعل في اللفظ أو المعنى ، أما في اللفظ فقولك : انصرفت عن زيد ، وذهبت إلى بكر ، وأما في المعنى فقولك المال لزيد تقديره : المال حاصل أو كائن لزيد وكذلك زيد في الدار إنما تقديره : زيد مستقر في الدار " [3] .إن وظيفة حروف الجر إضافة الأفعال إلى الأسماء ، لأن الإضافة " لغة الإسناد والإلصاق ، وفائدة الإضافة التعريف والتخصيص والتخفيف ، أو رفع القبح وتصح بأدنى ملابسة .. وإن العامل في الثاني الجر هو الأول " [4] ، والفعل يخصص بالمفعول فكان الجار والمجرور في محل نصب بدليل العطف ، فاختص الفعل بالوصول إلى مفعوله بالجر ، كما وصل إلى فاعله بالزائد نحو ما جاء من أحد ، كذلك اختص الاسم بالإضافة بدون حرف جر ، لاشتراكهما بالتخصيص ، فصار الإسناد نسبة تامة ، والإضافة نسبة ناقصة ، لأنها طرف الإسناد ، فالفعل أعم من الاسم ، لصلاحه للإسناد والإضافة بوساطة الحرف ، وفيهما تكون نسبته تامّة ، لتشبثّه بهما ولزومه لهما في حالتي اللزوم والتعدّي ، وهو أصل التعلّق ، لأنه أساس النسبة الأصلية والفرعية ، أما الاسم فاختص بالناقصة ، لاستقلال مفهومه الذاتي بخلاف الفعل ، ولاشتراكهما في النسبة والتركيب الإسنادي أجروا الفعل والفاعل في قولهم (حبّذا) مجرى الجزء الواحد من النسبة ، لأن " الفعل الذي هو (حبّ) والفاعل الذي هو (ذا) قد قرن أحدهما بصاحبه ، ومع ذلك فلم يستقلا ، ولم يفيدا شيئاً حتى تربط بهما اسماً بعدهما ، فتقول : حبذا زيد ، وحبذا محمد ، فلولا أنهما قد تنزّلا منزلة الجزء الواحد لاستقلا بأنفسهما ، كما يجب في الفعل والفاعل " [5] ، فلا يفهم المراد منهما إلاّ بتمام التعليق بالنسبة ، لأنهما جُعلا طرفاً دالاً ، فلا

---

(1) دلائل الإعجاز : 64 .

(2) الخصائص : 2 / 348 .

(3) سر صناعة الإعراب : 1 / 140 – 141 .

(4) شرح الحدود النحوية : 134 – 135 .

(5) سر صناعة الإعراب : 1 / 228 .

يصح الوقوف عليهما ، كما لا يحسن الابتداء بالمجرور ، لأن " حروف الخفض لابد أن تتعلّق بشيء " [1] ، والمجرور في حقيقته مفعول متعلّق بالنسبة ، لأنه مخصص للفعل بدليل نزع الخافض ، نحو قوله تعالى { وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ } [الأعراف 155 في الأفعال التي تتعدّى إلى مفعولين ، فإن حروف الجر قيود للفعل ، لأنها دوال تعلّقه اللفظي والمعنوي ، لأنها آلة تعديته ، لإتمام نسبته الأصلية بالإسناد والإضافة ، لأن الفعل لا يضاف إلاّ بها ، فإن التصاق الفعل بغيره لا يتم إلاّ بالإسناد المعنوي أو بالإضافة بوساطة الحرف ، في حين أن الاسم يضاف بنفسه ، كما يكون طرف إسناد معنوي ، لذلك لا يوقف عليه دون أن يتم نسبته ، كما " لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه ، ولا على الرافع دون المرفوع ، ولا على المرفوع دون الرافع ، ولا على الناصب دون المنصوب ولا عكسه ، ولا على المؤكد دون التأكيد ولا على المعطوف دون المعطوف عليه ، ولا على (إن) وأخواتها دون اسمها ، ولا على اسمها دون خبره ، وكذا ظننت ، ولا على المستثنى منه دون الاستثناء ولا على المفسّر عنه دون التفسير ، ولا على المُترجَم عنه دون المُترجِم ، ولا على الموصول دون صلته ، ولا على حرف الاستفهام دون ما استفهم به عنه ، ولا على حرف الجزاء دون الفعل الذي بينهما ، ولا على الذي يليه دون الجواب .. والحاصل أن كل شيء كان تعلقه بما قبله كتعلّق البدل بالمبدل منه أو أقوى لا يجوز الوقف عليه " [2] ، فكما أن الوقف دال صوتي كذلك فإنه دال على تمام النسبة الأصلية في الإسناد وفرعها النسبة الناقصة في الإضافة وفي التوابع ، ولا يقتطع منها شيء لإخلاله بمعنى الكلام المتحد بتعليق نسبته والمتماسك بدوالها وعلى ذكرها أو حذفها تتوقف الغاية منه بدليل الإسناد المجازي والإضافة المجازية في الكناية والتشبيه والاستعارة وغيرها من أنواع المجاز باستعمال الدال اللفظي في غير ما وضع له أصلاً ، لأن المعوّل عليه في البلاغة والبيان والبراعة أن تجد " نظماً وترتيباً وتأليفاً وتركيباً وصياغة وتصويراً ونسجاً وتحبيراً ، وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيها ، وأنه كما يفضل هناك النظمُ النظمَ والتأليفُ التأليفَ والنسجُ النسجَ والصياغةُ الصياغةَ ، ثم يعظم الفضل وتكثر المزية حتى يفوق الشيء نظيره والمجانس له درجات كثيرة وحتى تتفاوت القيم التفاوت الشديد ، كذلك يفضل بعض الكلام بعضاً ويتقدم منه الشيءُ الشيءَ ، ثم يزداد من فضله ذلك ويترقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرقباً بعد مرقب ويستأنف له غاية بعد غاية حتى ينتهي إلى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الظنون " [3] .والمزية في الكلام تظهرها معاني نسبه المعلّقة بعضه ببعض واتحادها في الصلة ، نحو قوله تعالى { أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ } [البقرة 16] ، فقد علق (بالهدى) بـ(اشتروا) لاستبدال الضلالة به ، لأنهم تركوه إلى (الضلالة) ، وقال الزمخشري : " فإن قلت : كيف أسند الخسران إلى التجارة وهو لأصحابها ؟ قلت : هو من الإسناد المجازي ، وهو أن يسند الفعل إلى شيء يتلبّس بالذي هو في الحقيقة له كما تلبسّت التجارة بالمشترين ، فإن قلت : هل يصح ربح عبدك وخسرت جاريتك على الإسناد المجازي ؟ قلت : نعم إذا دلّت الحال ، وكذلك الشرط في صحة رأيت أسداً وأنت تريد المقدام وإن لم تقم حال دالة لم يصح ، فإن قلت : هب أن شراء الضلالة بالهدى وقع مجازاً في معنى

([1]) القطع والائتناف : 705 .

([2]) البرهان في علوم القرآن : 1 / 355 .

([3]) دلائل الإعجاز : 29 .

الاستبدال فما معنى ذكر الربح والتجارة كأن ثم مبايعة على الحقيقة ؟ هذا من الصنعة البديعة التي تبلغ بالمجاز الذروة العليا ، وهو أن تُساق كلمة مساق المجاز ثم تقفي بأشكال لها وأخوات إذا تلاحقن لم ترَ كلاماً أحسن منه ديباجة " [1] ، وذلك بالارتباط المعنوي للنسب ، لأن التعليق قائم على وحدة المعاني بدليل تعليق أفعال القلوب بما له صدر الكلام ، وهو ذو نسبة تامة للفصل بين ما كان على نسبة واحدة وما اقتضى نسبتين لإتمام معناه ، لأن الأفعال ليست سواء في اقتضاء النسب ، فمنها ما يصف ذاتاً معينة ، ومنها ما يخبر عن الذات الموصوفة يقيناً أو شكّاً ، وهذه تعلق لبيان تداخل النسب ، لهذا علقت لفظاً لا معنى ، لأن الارتباط ليس برصف المباني بل بمعانيها ، والمفردات دوال نسب والنسب آلات ربط المفردات ، وصولاً إلى تعليق النسب بعضها ببعض ، وهو الموجد للمعنى النحوي العام للكلام بدليل صحة ربطه بكلام آخر بدال العطف أو التوكيد أو الاستئناف أو التفسير بدليل الضمير العائد والإشارة وحروف النتيجة والمفاجأة وغير ذلك ، لأن الجمل نظائر المفردات ، فإن الجمل تعلق بالنسب التامة والمفردات بالناقصة ، لأنها أجزاء التامة ، والتمام باستقلال المفهوم التركيبي الصالح لأن يكون من تمام نسبة مستقلة أخرى تعلق بالمعنى المركزي للكلام حتى تتحد مع بعضها وتتماسك لبيان المراد من التعبير سواء أكان إسناداً حقيقياً أم مجازياً ، فإن التعليق معنى رابط لمعاني النسب المختلفة المتآلفة بانضمام بعضها إلى بعض في نظام المعنى النحوي العام بدليل تحمّل المفردات المستقلة بمفهومها الذاتي للمعاني النحوية الزائدة عليها ، فتكون دوال نسب تامة بالإسناد أو ناقصة بالإضافة أو بالتبعية واشتراك الفعل والحرف في الافتقار والحاجة إلى غيرهما لإبهامهما بالعموم لذلك كثرت متعلّقات الفعل وتعددت أساليب الكلام لاختلاف المعاني التي توجدها في مدخولاتها ، لملازمتها التعلّق الفعلي بدليل سعة التصرّف بهما وقبولهما نون الوقاية والزيادة والحذف والتوكيد وإيجاد المعاني في غيرهما لكونهما دالين على نسب ناقصة بحاجة إلى إتمامها لذلك كان الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، وجرت الأفعال الناقصة مجرى الحروف في نسبتها إلى الجمل كما جرت الحروف المشبهة بها في النسبة لتضمنها المعاني الفعلية فاحتاجت إلى اسم وخبر كاحتياج الفعل إلى فاعل ومفعول ، فقام الحرف نيابة عن الفعل لتعلقه الدائم به بوظيفة طرف النسبة خبراً أو صفةً أو صلةً أو حالاً ، كما جاء الحرف دالاً على التضمين والسلب والتعليق اللفظي والمعنوي للأفعال ، لذلك فالجملة المفيدة لا تنعقد بتركيب فعل وحرف ، كما لا تنعقد بين فعلين ، " لأن الفعل نفسه خبر ولا يفيد حتى تسنده إلى محدث عنه ولا يتأتّى من فعل وحرف ولا حرف واسم ، لأن الحرف جاء لمعنى في الاسم والفعل فهو كالجزء منهما وجزء الشيء لا ينعقد مع غيره كلاماً " [2] ، ولما كان الحرف من متعلقات الفعل ناب عنه اختصاراً فلم " يجز أن تعمل في شيء من الفضلات : الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته أنهم قد أنابوها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلو ذهبوا يعملونها فيما بعد لنقضوا ما أجمعوه وتراجعوا عمّا اعتزموا " [3] ، وذلك لأن الفضلات مخصصات لعموم الفعل وقيود له كالحروف المقيدة له فلم تعمل فيها لتعلقها بالفعل ، كما تعلق الحرف به ، أما عمله في الاسم فلأن الجر والنصب مكملات نسبته لتعلقهما به لاشتراكهما في

(1) الكشّاف : 1 / 191 - 193 .
(2) شرح المفصل : 1 / 20 .
(3) الخصائص : 2 / 274 .

التخصيص إخباراً وصفةً كما اختص الفعل بالجزم للقطع بعدم وقوعه سابقاً ولاحقاً ، لأنه ينفي الوصف لا الذات بدليل القلب الزمني للفعل المجزوم ، وغير المجزوم قد ينفي الذات الموصوفة مع تقديم المنفي ، وذلك " أنه يصح لك أن تقول : ما ضربت زيداً ولكني أكرمته ، فتعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده ولا يصح أن تقول : ما زيداً ضربت ولكني أكرمته ، وذاك أنك لم ترد أن تقول : لم يكن الفعل هذا ولكن ذاك ، فالواجب إذن أن تقول : ما زيداً ضربت ولكن عمراً ، وحكم الجار مع المجرور في جميع ما ذكرنا حكم المنصوب ، فإذا قلت : ما أمرتك بهذا ، كان المعنى على نفي أن تكون قد أمرته بذلك ولم يجب أن تكون قد أمرته بشيء غيره " [1] ، وذلك لأن المجرور بالحرف منصوب المحل لتعلّقه بالفعل فجرى مجرى المفعول في إثبات الفعل ونفيه في تقديم المفعول على الفعل بدليل العطف عليه نحو ما أمرتك بهذا ولا بغيره ، ولا يصح ما بهذا أمرتك ولا بغيره ، لأنه أثبت الأمر أولاً ثم نفاه وفيه تناقض ، كما أن حذف حرف الجر يعني أن الإضافة بالحرف تفيد التوكيد بدليل النصب ، قال سيبويه : " واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته ، كما تنصب حقاً إذا قلت إنك ذاهب حقاً ، فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ويجر بحروف الإضافة ، كما يجر حق إذا قلت : إنك ذاهب بحق وذلك قولك : اللهَ لأفعلَن " [2] ، والمفعول المطلق مصدر مؤكد لمعنى فعله ، لذلك تعلّق الجار به ، لأن " التعلّق أو الارتباط ليس مختصاً بالجار والمجرور والظرف ، وإن كان النُحاة لا يذكرونه في غيرهما ، بل هو جار في كثير من التعبيرات في الجملة العربية ، لأنه لابد من ارتباط بين الكلمات أحياناً ليتضح المعنى المقصود ، ومثال التعلّق أو الارتباط في غير الظرف والجار والمجرور ، قوله تعالى { وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرّاً وَعَلاَنِيَةً } [الرعد 22] في (سراً وعلانية) مفعولان مطلقان أو حالان ، وهما متعلقان بأنفقوا لا برزقناهم ، لأن المعنى على ذاك يكون رزقناهم سراً وعلانية ، وليس المراد ، بل المراد أنهم ينفقون سراً وعلانية ، والنُحاة يسمّون هذا المتعلّق به عاملاً ، فيقولون : إن العامل في (سراً وعلانية) هو (يُنفقون) " [3] . لأن الحال من مقيدات الخبر ، والفعل في حقيقته خبر ، بدليل مجيء الأحوال والصفات متعلقات بالظروف وحروف الجر لتضمنها معنى الفعل ، لأنها مبينة له ، ومما يدل على شدّة الاتصال بين الأفعال والظروف والحروف استعمالها بديلاً عن الأفعال ، لأداء معنى الانفعال السريع للمبالغة في معنى الفعل مع الإيجاز والاختصار ، نحو عليك ، وإليك ، ودونك ، ووراءك ، وأمامك ، ومكانك ، و " هذه الظروف من متعلقات الأفعال ، ولكن كثر استعمالها وحدها لتؤدي الأغراض التي تؤدى بالأفعال في أقصر لفظ وأسرع دلالة، فكأنها تحملّت معاني الأفعال التي تعلّقت بها ، وليست هي الأفعال ولا بأسماء الأفعال ، ولكنها ظروف استعملت حيث تستعمل الأفعال التي لم يصرّح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته " [4]. وإنما ألحقت هذه المركبات بمعاني الأفعال ، لغلبة المعاني الحرفية بدليل جمودها ، والمعنى الحرفي متعلّق أصلاً بالفعل ، لأنه من مقيداته ، وهو لم يفارق الفعل بدليل أن الصيغة تدل على معنى حرفي ، ومنه فعل الأمر واختلافهم في (ليس) و (عسى) وأفعال المدح والذم والتعجّب

([1]) دلائل الإعجاز : 98 .

([2]) كتاب سيبويه : 3 / 497 .

([3]) معاني النحو : 3 / 100 .

([4]) في النحو العربي : 201 .

و " مع ذلك فإنهم أبعدوا أحوالها من أحوال الفعل المسمّى بها ، وتناسوا تصريفه ، لتناسيهم حروفه ، يدل على ذلك أنك لا تقول : صه فتسلم ، كما تقول : أسكت فتسلم ، ولا مَهْ فتستريح ، كما تقول : أكفف فتستريح ، وذلك أنك إذا أجبت بالفاء ، فإنك إنما تنصب لتصورك في الأول معنى المصدر ، وإنما يصح ذلك لاستدلالك عليه بلفظ فعله ، ألا تراك إذا قلت : زرني فأكرمك ، فإنك إنما نصبته ، لأنك تصورت فيه ، لتكن زيارة منك فإكرام منّي فـ(زرني) دلّ على الزيارة ، لأنه من لفظه ، فدلّ الفعل على مصدره ، كقولهم : من كذب كان شراً له ، أي كان الكذب فأضمر الكذب لدلالة فعله – وهو كذب – عليه ، وليس كذلك صه ، لأنه ليس من الفعل في قبيل ولا دبير ، وإنما هو صوت أوقع موقع حروف الفعل ، فإذا لم يكن صه فعلاً ولا من لفظه ، قبح أن يستنبط منه معنى المصدر لبعده عنه " [1] .إن الطلب معنى حرفي وليس مستنبطاً من المصدر ، لأنه لم يقع فيخبر عنه ، فهو كأسماء الأصوات الدالة على مخاطبة ما لا يعقل أو على حكاية صوته ، وليس الصوت الملفوظ كاسمه ولا الفعل كاسمه ، وقيل إن " هذه الكلمات وأمثالها أسماء ، لامتناع كونها حروفاً من قبل الاكتفاء بها وامتناع كونها أفعالاً من قبل أنها لا تدل على الحدث والزمان " [2] ، بل هي مركبات صوتية غلب عليها المعنى الحرفي طلباً وحكاية ، كما غلب على الأفعال الدالّة على الطلب أو الإنشاء بدليل سلبها الحدث ، وهو الفعل الحقيقي بدليل جمودها ، ولا يتصرف فيها تقديماً وتأخيراً كالأفعال ، لأنها ليست أخباراً وإنما أدوات طلب ، ونسبتها لا تتم إلاّ بالحكاية عنها أو بتعلّقها بما يقارب معناها من الأفعال ، لأن الطلب ليس حدثاً يخبر عنه ، لأنه لا يخبر عن المعنى الحرفي ولا يخبر به ، وكذلك ما قيل من أن " (فعالِ) من الأبنية التي تدل على ما تدل عليه صيغة (افعلْ) من طلب إيقاع الفعل فوراً ، ولا يدخل التنوين الذي تذرّع البصريون به إلى تسمية هذه الأفعال بأسماء الأفعال ، فهي بعيدة كل البعد عن أن تكون أسماء ، فعزلها من الأفعال القياسية ، وجعلها مما يسمّى بأسماء الأفعال تحكم ليس له ما يصححه " [3] . وهذا القول فيه نظر ، لأنه جعلها من الأفعال القياسية ، في حين أنها أصلاً معدولة عن غيرها وما دل منها على الطلب ضرب من أربعة أضرب ، تجيء (فعال) دالة عليها ، فمنه " بمعنى (افعل) في الأمر نحو قولك : نزال ودراك معناه انزل وأدرك .. ومنه ما وقع في النداء معدولاً نحو قولهم للأمة يا خباث ويا غدّار ولا يقال إلاّ في النداء .. ومنه ما جاء معدولاً عن فاعله إلى (فعال) في المعرفة نحو حذام وقطام ورقاش وغلاب ، ومنه ما جاء معدولاً نحو فجار ويسار " [4] ، وإنما عدل لأجل المبالغة في الوصف، فقرب بذلك من الصفات المشتقة الدالة على المبالغة ولكنه ليس منها ، لأنه لا يدل على ذات مقيدة بالحدث ، وإنما يدل على الطلب ، وهو معنى حرفي ، فابتعد عن الفعل وعن الوصف المشتق منه لغلبة المعنى الحرفي ، وهو الطلب عليه ، والأمر " في الحقيقة إنشاء وليس بخبر، ومعنى الزمن لا يكون إلاّ في الخبر ، وجدير بنا أن نلاحظ في هذا الشأن أن الأمر أو الطلب معنىً من المعاني كان يستحق أن يؤدى – كباقي المعاني – بحرف أو حروف مما تدخل على الفعل ، وهذا واقع فعلاً وموجود حقيقة ودليله لام الأمر حين تتصل بالفعل

---

(1) الخصائص : 3 / 47 .

(2) شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم : 615 .

(3) في النحو العربي ، نقد وتوجيه : 205 – 206 .

(4) شرح جمل الزجاجي ، لابن هشام : 307 – 308 .

المضارع ، في نحو قوله تعالى { لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ } [الطلاق 7] ، و (لا) الناهية في نحو قوله تعالى { قَالَ يَا بُنَيَّ لاَ تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ } [يوسف 5] ، وفعل الأمر إذن قد قام مقام حرف المعنى واستعمل استعماله، وهو إذن قد فارق بعض صفة الفعلية، وفقد من معناها شطراً كبيراً " [1] ، وكذلك ما حمل عليه في دلالته من الكلمات التي دلّت على الطلب ، فخرجت عن الفعلية ، أي عن الخبر إلى الإنشاء فجمدت ، لأن الخبر ما تم تعليقه بالنسبة إلى مخبر عنه ، فيصح السكوت عليه ، وذلك بخلاف الإنشاء ، لأنه " قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه " [2] ، فلا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر لاختلاف المقصود والغرض بينهما ، لأن الخبر معلوم بتخصيص النسبة بدلالة تعليقها لاكتمال طرفيها ، أما الطلب فإن نسبته غير مخصصة ، لأنه لم يعلم مطاوعة المخاطب له إلاّ بذكر مطاوعه ، فإذا لم يذكر فلا تتعلّق نسبته بنسبة غيره ، إذ لا وجود لها ، لأن معناه طلب إيجادها ، وهي لم تحصل ، وإنما يتوقع حصولها بالمطاوعة ، و " لهذا منع الناس من (الواو) في (بسم الله الرحمن الرحيم وصلّى الله على محمد) ، لأن الأولى خبرية والثانية طلبية .. ومنه قوله تعالى { فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ } [الشورى 24] ، فإنه علّة تامة معطوفة على ما قبلها غير داخل تحت الشرط ، ولو دخلت كان ختم القلب ومحو الباطل متعلقين بالشرط ، والمتعلّق بالشرط معدوم قبل وجوده ، وقد عدم ختم القلب وَوُجد محو الباطل ، فعلمنا أنه خارج عن الشرط " [3] ، فجواب الشرط محذوف والواو استئنافية ، لأن المعنى " لو افترى على الله الكذب لفعل به ذلك ، فإن قلت : إن كان قوله – ويمح الله الباطل – كلاماً مبتدأ غير معطوف على يختم فما بال الواو ساقطة في الخط ؟ قلت : كما سقطت في قوله تعالى { وَيَدْعُ الإِنسَانُ بِالشَّرِّ } [الإسراء 11] ، وقوله تعالى { سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ } [العلق 18] على أنها مثبتة في بعض المصاحف " [4] ، و " الدليل على أنها ابتداء إعادة الاسم في قوله (ويمح الله) ولو كانت معطوفة على ما قبلها لقيل (ويُمْحَ الباطل) ومثله { لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاء} [الحج 5] " [5] ، إذ لو كانت للعطف لأنتصب (نقر) ، ولكنها جاءت للاستئناف لفقدان المشاكلة والمشاركة بالعطف لربطه بين النسب المتحدة في المعنى الواحد ، وذلك بالإتباع في الإعراب ، ولما لم تتبع فلدلالة أخرى تربطها بما سبق ، لأن محو الباطل محقق و (إن) للمشكوك في تحقيقه ، فلم تعلق نسبة (يدع) بها بل بالمشيئة بقضاء الله تعالى بدليل عدم وقوع الختم وثبوت المحو فصحّ تعليقهما بمشيئة الله تعالى بالواو الجامعة بين النسب ، لأن " الواو أم باب حروف العطف ، لكثرة مجالها فيه ، وهي مشركة في الإعراب والحكم . ومذهب جمهور النحويين أنها للجمع المطلق أو مطلق الجمع بمعنى أي جمع كان سواء كان مرتباً أم غير مرتب " [6] . أما الاستئنافية فهي تقطع ولا يتعلّق ما بعدها بما قبلها في المعنى ، لذلك قيل " والظاهر أنها الواو العاطفة ولكنها تعطف الجمل التي لا محل لها من الإعراب لمجرد الربط ، وإنما سميّت واو الاستئناف لئلا يتوهم أن ما بعدها من المفردات معطوف

---

(1) نحو التيسير : 103 – 104 .
(2) التعريفات : 27 .
(3) البرهان في علوم القرآن : 4 / 102 – 104 .
(4) الكشاف : 3 / 468 .
(5) البرهان في علوم القرآن : 4 / 104 .
(6) الجنى الداني في حروف المعاني : 158 ، 162 .

على ما قبلها " [1] ، لأن التعلّق يقتضي وحدة المعنى المخبر به ، والتبع الإعرابي لا يفصل وحده في ذلك ، لاهتمامه بالمفردات ، وهي دوال نسب تتعلّق ببعضها بالمعنى لا باللفظ ، والاستئناف لا يقطع صلة الكلام ، لأنه يقع عادةً في الأخبار المتعددة للذات الواحدة ، ولذلك كان " من المواضع التي يطرد فيها حذف المبتدأ القطع والاستئناف يبدأون بذكر الرجل ، ويقدمون بعض أمره ثم يدعون الكلام الأول ويستأنفون كلاماً آخر ، وإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأمر بخبر من غير مبتدأ " [2] ، كما يتعلق الجواب بسؤاله ، وقد تتعدد الأجوبة للسؤال الواحد ، إذ يستوقف فيه بكلام آخر ، لأن " الأصل في الجواب أن يكون مطابقاً للسؤال ، إذا كان السؤال متوجهاً وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ويسميه السكاكي الاسلوب الحكيم ، وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه في السؤال وأغفله المتكلم ، وقد يجيء أنقص لضرورة الحال " [3] .ومن ذلك أجوبة موسى عليه السلام لفرعون ، كما جاء في قوله تعالى {قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ * قَالَ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ * قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلا تَسْتَمِعُونَ * قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ * قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ * قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ} [الشعراء 23 – 28] ، فأجابه بما يستدل به عليه من أفعاله الخاصة وسؤاله " عن حقيقته وهو يذكر أفعاله أو يزعم أنه رب السموات عدولاً إلى ما لا يمكن أن يتوهم فيه مثله ويشك في افتقاره إلى مصور حكيم ويكون أقرب إلى الناظر وأوضح عند التأمل (لمجنون) أسأله عن شيء ويجيبني عن آخر وسمّاه رسولاً على السخرية " [4] ، فقد جاءت الأجوبة أقوالاً مستأنفة بلا عطف ، لأن التعلّق المعنوي مدرك ذهنياً وملائم بين النسب المترابطة ، كما جعلت جملة (كان) جواباً محققاً للنسبة في قوله تعالى {وَكَانَ اللَّهُ غَفُوراً رَّحِيماً} [الأحزاب 73]، و " هذا يتخرج على أنه جواب لمن سأل: هل كان الله غفوراً رحيماً ؟ " [5] ، لأن (هل) تأتي لتقرير النسبة وإثباتها ، و " تدخل على الأسماء والأفعال لطلب التصديق الموجب لا غير " [6] ، لأنها للترغيب فيه ، نحو قوله تعالى {هَل لَّكَ إِلَى أَن تَزَكَّى} [النازعات 18] ، أي هل لك في كذا وهل لك إلى كذا ، كما تقول : هل ترغب فيه وهل ترغب إليه " [7] ، وقيل : " بمعنى (أدعوك) فالجار والمجرور متعلّق به " [8] ، و (كان) تثبت كينونة الذات المتصفة بصفة الوجود الثابت وتقرره لها ، لأنها أصل الوجود الذاتي ، والتقرير بعد الإثبات أبلغ في الإخبار ، كما أن الإبانة والبيان بعد الإبهام أكثر قبولاً في تقريره ، و " ذلك أن في البيان إذا ورد بعد الإبهام وبعد التحريك له أبداً لطفاً ونبلاً لا يكون إذا لم يتقدم ما يحرك وأنت إذا قلت : لو شئت : علم السامع أنك قد علقت هذه المشيئة في المعنى بشيء فهو يضع في نفسه أن ههنا شيئاً تقتضي مشيئته له أن يكون أو أن لا يكون ... وكذا

([1]) البرهان في علوم القرآن : 4 / 437 .

([2]) دلائل الإعجاز : 113 .

([3]) البرهان في علوم القرآن : 4 / 42 .

([4]) أنوار التنزيل : 487 .

([5]) البرهان في علوم القرآن : 4 / 125 .

([6]) الجنى الداني في حروف المعاني : 341 .

([7]) الكشّاف : 4 / 213 .

([8]) البرهان في علوم القرآن : 4 / 434 .

الحكم في غيره من حروف المجازاة أن تقول : إن شئت قلت وإن أردت دفعت ، قال الله تعالى { فَإِن يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ } [الشورى 24] " [1] ، فإن تعليق الجزاء بالشرط مبين لمعناه ، وكذلك تعليق النواسخ بسؤال مقدّر أو بطلب مبيّن للإبهام المُصاحب للفعل عموماً والحرف ، لذا لم يكونا بمعزل عن التعلّق ، لارتباطهما بما يتعلّق بهما ، لاشتراكهما في إيجاد المعاني تعبيراً عن المراد خبراً أو إنشاءً ، وإثباتاً أو نفياً ، إذ التعليق المعنوي يجعل المفردات المختلفة أدوات دالّة على نسب مختلفة ومتباعدة يلزم بعضها بعضاً ويتشبّث بأهدابه تفسيراً وإيضاحاً وتخصيصاً في بناء متماسك منتظم الأجزاء موصول بالمعاني العرفية وما يزيده المنتج اللغوي من إبداعه وقدراته ، فيطبعه بطابعه الخاص ، فالتعليق ليس خاصاً بباب نحوي دون آخر ، وليس باسلوب واحد ، فهو يضم كل أنواع التأليف اللغوي ، ولكنه قد يتعلّق بمعين لاشتهاره به .

النتائج

1. مفردات الكلام سداته ، ونسبتها التامة والناقصة لُحمته ، ونسجها بيانه وصناعتها مقاماته وظروفه وأحواله ، وجودة سبكها بلاغته وحسن اختيارها دلالته ، وتزيينها فيه غرضه وغلظها ودقتها مناسبته
2. تتعلق النسب الناقصة في الكلام بالنسبة التامة توجيهاً لها تخصيصاً وتوضيحاً ، لأن الإسناد والنسبة متلازمان لإتمام الفائدة ، لأن المعنى النحوي العام بحاجة إلى تخصيص لبيانه .
3. حروف الجر دوال نسب فعلية ، لاختصاصها بالفعل تعليقاً به ، ودوال نسب ناقصة لاختصاصها بالأسماء إخباراً عنها ، فلازمت الدخول على الأسماء لفظاً والأفعال تعليقاً بدليل التعدية والتضمين ، فهي قيود فعلية موجبة لمعنى الفعل وهو الوصف نحو الاسم ، لأنه الموصوف بها .
4. التعليق معنى زائد على معاني الكلم الوضعية ، لأنه يقصد إعلام السامع بشيء لا يعلمه ، مع أنه يعلم معاني الكلم الوضعية عرفاً .
5. علم البيان قائم على ما يفيده تعليق النسب بعضها ببعض ، وما يحصل لدوال النسب وهي الأسماء والأفعال والحروف من تقديم وتأخير وتعريف وتنكير وإظهار وإضمار ووصل وفصل وإطناب في التوكيد وإيجاز في الحذف والاقتصار والإضمار واستعمال بعضها بدل بعض أو تطفل بعضها على بعض للقيام بوظيفته أو وصلها بالنقل من باب إلى آخر أو مجازاً في الاستعارة والكناية ، لأن البلاغة تعني الوصول بالتعليق إلى الغاية المطلوبة حقيقة أو مجازاً بأحسن صورة لدوال النسب في الإفضاء بما يزيد على الوضع اللغوي لها .
6. إن التعليق تآلف بين النسب وذلك باتحاد الناقصة والتامة واتفاق في الجهة النحوية لدوال النسب حتى يجعل المفردة الثانية في النظم هي الأولى في المعنى ، إخباراً عنها أو يجعل الأولى خبراً تخصيصاً أو تحقيقاً أو توكيداً للعناية بها ، كما في التقديم والتأخير أو يجعل الخبر عادة أو طبيعة غريزية أو حرفة أو مختصاً أو محققاً ، كما في الاقتصار بحذف مفعول الفعل المتعدي أو يجعله مقيداً زماناً أو مكاناً ، كما في أشباه الجمل أو يجعله جواباً محققاً لسؤال مقدر وتعليلاً لإشكال سابق أو تثبيتاً لأمر متردد فيه ، كما في المشبهات بالفعل من النواسخ أو بجعله خلقة وطبيعة مركوزة أو مستمرة ملازمة

---

[1] دلائل الإعجاز : 126 – 127 .

للذات الموصوفة أو معول عليها ، كما في الأفعال الناسخة وذلك باختيار المتكلم بحسب المقامات والأحوال والمناسبات وغيرها ، فهو المتصرف بمفرداته ونظمها ، لذلك قيل هو العامل وإن الألفاظ آلة لعمله ، أما جعله خبراً ، لإن وأخواتها وكان وأخواتها والحرف لا يخبر به والفعل لا يخبر عنه ، لأنه خبر ، فإنما هو تعليق بمقدر أشعرت به النواسخ بدليل إثباتها للذات بخلاف الفعل التام ثم الإخبار عنها بما يصلح رداً وتعليلاً وكينونة وصيرورة واستمراراً وديمومة .

7. إن وضع الفعل على أن يكون مقتضياً للنسبة لحاجته إليها إتماماً لما يحدثه بمعناه ، ولافتقاره إلى متعلقات تحدد نسبته ، لأنه منسوب دائماً ، فإنه مقترن بها وليس بالزمن بدليل ثبات نسبته إسناداً وإضافة بوساطة حرف الجر أو بدونها ، كما في المصادر والصفات المشتقة مع تعرضه للسلب الزمني في أساليب المدح والذم والتعجب أو لمجرّد التعليق في الشرط أو للاستخبار عنه في الاستفهام أو تقريراً لحدوثه في التوكيد .
8. أشباه الجمل تتعلق لزوماً بالفعل ، لأنها قيده زماناً أو مكاناً ، وقيد الخبر ليس خبراً ، كما كانت الحال قيداً للخبر وليست خبراً بدليل مجيء أشباه الجمل صفةً وحالاً وصلة بالتعلق والظرف أو حرف الجر ليس وصفاً للذات ، لإبهامهما بدليل حاجتهما للإضافة ، وهي صلة ونسبة ناقصة لا تتم إلاّ بالفعل ، وهو الذي يصلح للوصف وهما وعاء له والغرض من التعلّق بيان القيود وإيضاحها وفك غموضها وإزالة إبهامها وتفسيرها بإتمام النسبة الإسنادية ، لأن المتعلقات موجهة للنسبة التامة ، وتقدير الفعل في أشباه الجمل غير ملزم ، لارتباطهما في المعنى عقلاً وعرفاً ، وما ذكر دليله لا حاجة لتقديره .
9. إن العامل هو المقتضي للنسبة بنوعيها لفظاً ، أما المقوم للمعنى ، فهو تعلق النسب بعضها ببعض بدليل أنها معانٍ زائدة على دوالها توجد في النظم وتنعدم خارجه ، أما المفردات فإن معانيها الذاتية لا تفارقها بدليل توظيفها في نظم مختلفة بالتعلّق وهو اختياري فردي ، في حين أن المعاني الوضعية جماعية ملزمة لجميع أفرادها لأجل التواصل والتفاهم .
10. علامات الإعراب وحركات البناء العارض دوال حصول النسبة رفعاً بالإسناد وجراً بالإضافة ونصباً تخصيصاً لهما بدليل التعلق الموجب للتغيير بحسب إرادة المتكلم ، أما المبني فإنه ملازم لإيجاد النسبة لإبهامه يؤتى به لغرض تفسيره بموجب ما يقتضي المقام المناسب له ، كتفسير ضمير الشأن والضمير العائد لغرض الربط بالمتقدم والإشارة لحضور المشار إليه أو بعده تفخيماً أو تعظيماً أو احتقاراً ، والموصول لغرض معرفة صلته دونه والنداء لغرض التنبيه بدليل البناء الحاصل من التركيب للدلالة على إيجاد معنى جديد من ربط معنيين مختلفين ، وكذلك التعلّق يوجد معنىً جديداً من خلال ربط المعاني النسبية بعضها ببعض ، وهذا المعنى بإرادة الناظم يعرف به وتكون له المزية على غيره ، وإن كانت دوال نسبه شائعة معلومة للجميع ، لأنها مشتركة ، أما النظم فخاص ، لأنه فردي إبداعي يتوقف على قدرة المنتج له وحسن اختياره وجودة سبكه ومناسبته للمقام ومحاكاته للظروف والأحوال المحيطة بالمتكلم واهتماماته وعنايته وتمكنه من الإحاطة بدقائق الحياة الخاصة والعامة ، وقدرته على توظيف دوال النسب وتعليق بعضها ببعض لإتمام الفائدة .

11. ليس الغرض من النحو معرفة أحكام أجزاء الكلام التي ائتلف منها بل معرفة جهتها في النسب وجهة كل نسبة في التعليق ، لأن المراد التعبير بالنسبة التامة وملحقاتها ، وهي أصغر صورة تركيبية لغوية يحسن السكوت عليها ، أما معرفة المحكوم عليه والمحكوم به والحكم ، فلا يوصل إلى الغرض من التعبير ، إذ فيه تقطيع لأوصال النسب الرابطة لدوالها ، ويخلط بين الأحكام العرفية والفردية والذي يفصل في ذلك التركيب بحسب اختيار المتكلم ، لأن معرفة أحكام نسبة واحدة دون ربطها بأخرى لا يفصح عن المراد ، بدليل تغيير الأحكام بتغيير الرتبة أو الزيادة والحذف ، أو الصيغة وغير ذلك ، فلا ثبات إلاّ للتعلق النسبي المبين للأحكام ودلائل الجهة النحوية في التعبير مفرداته ، لأنها دوال النسب وأدوات التعليق المؤتلف منها والإعراب علامة حصول النسبة ، لأنه لا يكون إلاّ بها ، فالرفع دليل نسبة إسنادية ، والجر دليل نسبة إضافية ، والنصب دليل نسبة تكميلية فرعية على الفعل وما أشبهه .

12. ليس رفع المبتدأ والمضارع بالتجريد بل بالإسناد ، وهو المعنى الرابط للنسبة الابتدائية والتصورية في الإخبار الأولي لخالي الذهن ، فإذا لم يكن السامع كذلك زيد قيد مناسب لتغيير النسبة ، لأن الرفع علم النسبة الأولى ، والنصب علم ما يكملها ، فكانت جملة (إن) مؤكدة وجملة (كان) مثبتة للذات الموصوفة ، وجملة (علم) مثبتة ليقين المخبر ، والمضارعة قيد للمضارع ترفعه فإذا ضعفت نصب أو جزم ، لأن الأسماء لا تجزم ، وإن شاركته النصب ، لأنه شارك الجر في الإسناد غير المباشر توكيداً ، وفي المفعولية غير المباشرة بزيادة الحروف وفي محل المجرور بدليل العطف عليه بالمنصوب ، وفي تضمين المتعدي معنى اللازم أو تنزيل المتعدي منزلة اللازم بوساطة حرف الجر .

13. إن الفعلية معنى ملازم للنسبة ، لافتقارها إلى ما يخصصها رفعاً ونصباً بدليل عمل المصادر والصفات وليس هي الحدث المقرون بالزمان ، لأن الأمر ليس حدثاً ، بل هو معنى الطلب ، والطلب من المعاني الحرفية ، فقد فارق صفة الفعلية ، ولكنه لا يفارق النسبة ، كما غلبت الحرفية على الأفعال الجامدة فسلبت منها معنى الحدوث ولكنها لازمت النسبة ، وكذلك الاسمية معنى ملازم للنسبة ، وإن غلبت عليها الحرفية في المبهمات إلاّ أنه يسند إليها كما في أسماء الاستفهام والإشارة والشرط والموصولة ، إذ فقدت الإعراب ولم تسلب منها النسبة لوجود معنى الاسمية فيها ، وأما الحرفية فهي الموجدة للأساليب ، لأنها المعنى الرابط للنسبة بغيرها ، والمزيد منها يؤكد النسبة بدليل تطفلها على الأسماء فتزيل إعرابها وتتطفل على الأفعال فتزيل تصرفها ، وتعلق بالفعل فتزيل معناه لتضمنه معنى فعل آخر ، وحروف العطف تربط النسب بالمشاكلة والمشاركة وحروف الجواب تقرر أو تنفي النسبة الحاصلة في السؤال بدليل أن (هل) يستفهم بها لإقرار النسبة و (بلى) لإثبات المنفي في النسبة .

14. إن إدراك معنى التعلّق يقتضي العناية بالعلاقات المعنوية التي توجدها النسب المختلفة وفهم الروابط بمعرفة دوالها من الأفعال والحروف ، لاشتراكها في إيجاد المعاني بدليل العمل بقواعد نظم الكلام وتركيبه وطبيعة تكوينه وترتيب أجزائه ، والعلامات الدالة على دمج القواعد الإعرابية بقواعد نظام الجملة تقديماً وتأخيراً وزيادةً وحذفاً وإظهاراً وإضماراً وتعريفاً وتنكيراً ودخولها في أساليب كثيرة، وإدراك التعلّق يقتضي فهم الكلام، لأنه دليل وحدة معناه والموصل لإدراكه كاملاً .

15. ليست الجملة من الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر هي الكلام الذي يحسن السكوت عليه ، لأنها ليست مقصودة لذاتها ، وإنما يقصد المتكلم ما بني عليها مما يعرف بالفضلات ، وهي التي تشكّل نسباً فرعية تحقق وتؤكد النسبة الأصلية التي تمثل المعنى المركزي للكلام ، لا الكلام بجملته ، وإن الجملة المفيدة لا تكون سوى نسبة واحدة من نسب الكلام المفيد ، بدليل صحة تأويلها بمفرد يمثل دالاً من دوال النسب التي تكوّن الكلام المفيد بوحدة معناه ، وذلك بتعليق نسبه بعضها ببعض ، وهو المقصود من فائدة الكلام ، أما فائدة الجملة ففي استقلال معناها الذاتي كاستقلال المفردة بمعناها الوضعي أو العرفي ، فهي بحاجة إلى ما يتممها كالمفردة في حاجتها إلى أن تضم إلى أخرى لتفيد معنىً مستقلاً تركيبياً يعقد لأجل المفعول أو الحال أو التمييز ، وهي المعوّل عليها في الإفادة .

16. (إنّ) نسبتها تامة ، لأنها جملة ، و (أنّ) نسبتها ناقصة ، لأنها مفرد ، فتعلّقت الأولى بمقدر جواباً له وربطاً لنسبتين ، تعليلاً ورداً لإشكال ، وتعلقت الثانية بطرف نسبة لإتمام فائدتها ، فكانت الأولى اسلوباً والثانية مصدراً مؤولاً ، وكلاهما حرف لعدم استقلاله الذاتي ، إلاّ أن المكسورة رابطة والثانية مصدرية ، وعملا النصب توكيداً للنسبة التامة والناقصة والنصب أصلاً لمكملات النسبة .

17. الصيغ المشتقة دوال النسب في الجمل الوصفية ، لأنها تفيد معنى زائداً على الأصول التي اشتقت منها ، واختلافها يغير النسب ، كما يغير إفادة الوصف المقيد للذات الموصوفة به ، فإن الصيغ الفعلية الاصطلاحية تدل على نسبة تامة إسنادية في حين أن الصفات لا تدل على نسبة تامّة إلاّ إذا لحقها التنوين و (أل) التي بمعنى الموصول ، فإنها تجري مجرى الأفعال الاصطلاحية بدليل عملها ، وكذلك المصادر ، وأما الميميات فإنها مشتركة بين التامة والناقصة ، كما يحصل فيها النقل لأجل المبالغة في الوصف .

18. تساهم المبهمات كالضمائر وأسماء الإشارة والموصولة في ربط النسب التامة لحاجتها إلى التفسير ، لغلبة المعنى الحرفي عليها ، وللدلالة على معاني التعظيم أو التفخيم والوعد والوعيد والتحقير والحصر والشرط ، لإبهامها ، فاستعملت بعضها موضع بعض .

19. إن التعلّق مقياس فكري وعرفي وعقدي موصل للمنتج بغيره ودليل المتلقي ، ووسيلة كشف الباحث عن المراد ، ومعيار التفرّد ، لاختلاف القدرات والمواقف والأذواق ، والمهارات والأحوال والانفعالات ونحو ذلك ، فهو يوصف بالملاحظة والاستقراء والاستنباط ولا يفرض ، لأنه يدرك جملة من خلال النظم ، وهو متعدد ، وعلى مستويات مختلفة صوتياً وحرفيا ونحوياً وبلاغياً ودلالياً ، ولكل منها ضوابط عامة ملزمة عرفاً يرتبها موقعياً بزيادة أو حذف أو بإضمار أو اقتصار حقيقة أو مجازاً ، إثباتاً أو نفياً ، خبراً أو إنشاء ونحو ذلك والضابط هو التعلّق المبين للمراد بدلائل الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية ، والرتبة بما يمليه الفكر ودواخل النفس ولهيب المشاعر وومضات القرائح بما يناسب ما تقتضيه المقامات والأحوال ، لا ما تفرضه القواعد العامة إلاّ بحدود التواصل الاجتماعي ، فإن العلاقات اللغوية تحصل بانسجام في التركيب بين المعاني العرفية ، إذ ترتبط مدلولاتها بنسب توفيقية توضح بعضها وتبين غامضها وتخصص عمومها أو تقرر بعضها بعضاً أو تفصل مجمله أو تفسره أو تبهمه اعتناء بالغرض المطلوب ، فإن للغة وسائلها إبهاماً وإيضاحاً وإجمالاً وتفصيلاً ، إطناباً وإيجازاً ونحو ذلك ما دام نظمها يقوم على التعلّق الذهني والنفسي المعبّر عنه بدوال رمزية معلومة عرفاً ، وهي تتمرد على

الأصول المنطقية التي تقيس على النظائر فخلطت بين النظير الإفرادي والتركيبي ، والمعوّل عليه في الفهم والإفهام هو التركيبي لا الإفرادي بدليل ثبوت المعجمات وتجدد الأساليب ، وعموم المعاني العرفية وخصوص الأساليب بتأديتها بطرق متعددة ، وإمكانية الإبداع فيها بدليل ثباتها لأصحابها وتميزهم بها .

20. إن التعلق يفصل بين النسبة الأصلية والفرعية ، لأن الفرعية موجهة للأصلية ومتممة لها ، وهي التي تجعل الكلام تاماً مفيداً ، لأن الأصلية إسنادية عامة تحتاج إلى تخصيص وهو المقصود من الكلام ، لأن الجملة قد لا تكون مقصودة لذاتها ، بدليل جعلها ركناً في نسبة تعليقية مقصودة لذاتها ، كما تُجعل ركناً في نسبة تعليقية اسلوبية ، لأنّ المنصوبات والمجرورات ، لا تصح أن تكون طرفاً إسنادياً ، لتعلقها بالمسند بياناً له ، فهي ليست جملاً ، كما أن الظروف وحروف الجر لا تشكل جملاً ظرفية ، لأن المسند ينبغي أن يكون وصفاً والخبر في الأصل وصف والظروف والحروف ليست أوصافاً ، لأنها غير مشتقة ، فلا تدخل ميدان التصريف لملازمتها لمعنى معين بمدخولها ، بدليل ملازمتها للإضافة وهي بمعنى الحرف ، والحرف رابط للنسبة وليس طرفاً منها ، كذلك لا يصح أن يكون حرف النداء مع المنادى جملة فعلية ، لاختصاص حرف النداء بالتنبيه ، وهو ليس خبراً ، لحرمانه الإسناد بدليل تحويل المعرب إلى مبني والبناء إبهام ، والأصل في الفعل أن يكون خبراً ، لأنه في حقيقته وصف ، فاحتاج المبهم إلى تخصيص بالحرف مثل (أل) التعريفية ، فإنها لا تشكل مع مدخولها جملة ، أما المعرب منه فإنه مخصص أصلاً بالإضافة ، فازداد توكيداً بالحرف ، والمؤكدات دوال على زيادة قوة المعنى بدليل الحروف الزائدة ، والمعرب المنون منه ، فقد سلب التنوين تخصيصه بالحرف ، لأنه نكرة غير مقصودة ، بدليل عودته إلى البناء إذا حذف منه التنوين ، فيكون نكرة مقصودة ، فالمنادى مركّب لغوي يفيد إنشاء معنى التنبيه ، وهو معنى حرفي وليس إسنادياً ، لافتقارها إلى الجواب كافتقار الشرط والقسم ، فهو معلّق بالجواب ، فشابه الظروف والحروف في كونها جميعاً غير مستوفية نسب التعلّق .

21. ليس بعض الكلام أصلاً لبعض ، ولا يعمل بعضه في بعض ، وإنما ينسب ليتضح المقصود من ضم بعضه إلى بعض بحسب نظام الكلام المفيد ، إذ يتعلّق المثبت منه ، كما يتعلق المنفي والإنشائي ابتداء ، فليس الإنشاء من الخبر ، وليس الخبر أصلاً لشيء وكذلك الأبنية والأصوات ، فإن الأصوات تنتظم بضوابط الصيغ ، كما تنتظم الأبنية بضوابط التركيب والجمل بالأساليب ، وهذه الضوابط عرفية بيئية وأصولها اجتماعية عامة واستعمالها فردي تمليه دواع شتّى وأغراض مختلفة تكشفها طرق التعليق بدليل التقديم والتأخير في الأصوات ، كما في القلب المكاني أو في المفردات ، كما في التراكيب الاسمية والفعلية ، وكذلك الزيادة والحذف في الأبنية والتراكيب ، فلكل صيغة معنى ، ولكل تعليق دلالة حقيقة كان أم مجازاً ، وخبراً كان أم إنشاءً ، فلا نسخ للأحكام ولا نقص ، وإنما لكل كلمة وظيفة تختلف عن غيرها ، كما أن لكل فعل نسبة تبين جهته وتوزيعها على أبواب لا يفي بالغرض لاختلاف دلالة أفعال الباب الواحد بدليل التضمين والنقل والتغليب والاقتصار ونزع الخافض والوقف والابتداء واشتراك الصيغ ، كما أن المعنى الواحد لا يؤدى بطرق مختلفة ، فلكل طريقة تعليقية معنى ، فإن معنى الفعل الاصطلاحي يختلف عن اسم الفعل والمصدر واللام مع المضارع ، لأن الانفعال المفاجئ يختلف عن الإخبار الهادئ ، وضيق الوقت بخلاف متسعه والدعاء بخلاف التسلط ، ونحو ذلك كثير .. والتعليق يختلف بحسب المراد ،

لغرض الدلالة عليه بربط نسبه وتوجيهها ببيان بعضها لبعض ، بدليل الحمل على المعنى أو على اللفظ ، ومخالفة الظاهر للمقصود من العبارة .

22. لا يقتصر التعلق على مجموع الكلم في الجملة ، لاستقلال الجملة بمفهومها الذاتي بدليل حاجتها إلى الرابط ، بل يجعل مفهوم الكلام بأجمعه معنىً واحداً ، إذ يتعلّق اسلوب بآخر ، كاسلوب الجواب بالاستفهام الظاهر أو المقدّر ، إثباتاً ونفياً أو بالنداء أو القسم ، نحو قوله تعالى { يَا إِبْرَاهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا} [الصافات 104 – 105] ، و {وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى * مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى * وَلَلآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الأُولَى * وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى} [الضحى 1 – 5] ، ودلائل الارتباط النواسخ ولام الابتداء ، وهي تتضمّن الجواب تحقيقاً وتقريراً ونفياً { لَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ } [البقرة 221]و { لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَى أَبِينَا مِنَّا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ } [يوسف 8] ، ومما يدل على وقوع النواسخ جواباً وارتباطها بما قبلها تلقيها للقسم أو العطف عليه ، نحو قوله تعالى { وَالْعَصْرِ * إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ } [العصر 1 – 2] ، وقوله { ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ * مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ * وَإِنَّ لَكَ لأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ } [1 – 3] ، وهذا جواب لقولهم { وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ } [الحجر 6] .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

1. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي ، المطبعة العثمانية ، 1329هـ .
2. البحث النحوي عند الأصوليين ، الدكتور : مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد ، 1980م.
3. البرهان في علوم القرآن ، للزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية ، ط1 ، 1376هـ – 1957 م .
4. التعريفات ، لأبي الحسن الجرجاني ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 1986م .
5. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1413 هـ – 1992 م .
6. الخصائص ، لابن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، مطبعة دار الكتب المصرية .
7. دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، دار المنار بمصر ، 1366هـ .
8. الرد على النحاة ، لابن مضاء القرطبي ، تحقيق د. شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، 1982 .
9. سر صناعة الإعراب ، لابن جني ، تحقيق : مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، ط1 ، 1374هـ–1954م .
10. شرح الحدود النحوية ، للفاكهي ، تحقيق : زكي فهمي الآلوسي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 1988م .
11. شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم (686هـ) ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت .
12. شرح الكافية في النحو ، للرضي الاستربادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405هـ – 1985م .
13. شرح المفصل ، لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ، القاهرة ، مصر .
14. شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الأشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، الموصل ، 1402هـ – 1982م .
15. في النحو العربي نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، ط1 ، المكتبة العصرية ، صيدا ، لبنان ، ط1 ، 1964م .

16. قضايا نحوية ، للدكتور مهدي المخزومي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة .
17. القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الدكتور أحمد خطاب العمر ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط1 ، 1398هـ – 1978 .
18. كتاب سيبويه ، تحقيق ، عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت سنة 1385هـ – 1966 م .
19. الكشّاف عن حقائق التنزيل ، للزمخشري ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ، 1367هـ – 1948م .
20. اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1952م .
21. معاني القرآن وإعرابه ، للزجاجي ، تحقيق : د . عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ، ط1 ، 1408هـ – 1988م .
22. معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، بغداد ، بيت الحكمة ، 1989م .
23. المقتضب ، للمبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
24. مناهج البحث في اللغة ، للدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، 1400هـ – 1979م .
25. نحو التيسير ، للدكتور احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، 1404هـ – 1984م .